جامعة القاهرة - فرع الفيوم
كلية الدراسات العربية والإسلامية
قسم النحو والصرف والعروض

الممنوع من الصرف بين التقعيد والاستعمال
من خلال نماذج من القرآن الكريم وقراءاته

إعداد دكتور

خليل عبد العال خليل

مدرس بقسم النحو والصرف والعروض
بكلية الدراسات العربية والإسلامية
جامعة القاهرة - فرع الفيوم

١٩٩٩م

فى هذا البحث

أ - مقدمة.

ب - تمهيد.

١- الممنوع من الصرف لغة واصطلاحاً.

٢- الأصلية والفرعية والعلة وعلاقاتها بهذا الباب.

٣- التعريف والتنكير وعلاقتهما بالتنوين فى هذا الباب.

٤- الممنوع من الصرف فى استعمالات القرآن الكريم.

تمهيد

الحمد لله ، والصلاة والسلام "على رسول الله ، وبعد

فقد انتهى البحث النحوى المعاصر إلى أنه لا يكاد يوجد ما يسمى بالضرورة الشعرية ؛ إذ إن ما ورد فى الشعر مما يسمى ضرورة لا يعدو أن يكون لهجة من اللهجات التى تسربت إلى اللغة المشتركة ، ومعظم ما ورد فى الشعر مما عده النحاة ضرورة قد وردتْ له نظائر وأشباه فى القرآن الكريم بقراءاته ، والحديث النبوى الشريف الذى أقصاه كثير من النحاة عن مجال الاستشهاد النحوى ، والكلام العربى المنثور ، وأن مصطلح الضرورة الشعرية مصطلح مضلل ؛ لأنه لايدل على مسماه دلالة حقيقة ...»[1]

والذى انتهى إليه البحث النحوى المعاصر كان نتيجة جهد استمر أكثر من مئات السنين ، أسلم كل جهد منها ما بعده من جهود نتيجةً علمية نحوية ولغوية ، فبَنَى عليها المتأخرون جهودهم فبدؤا من حيث انتهى المتقدمون عليهم.

وقد أفاد البحث فى النحو العربى ـ غالباً ـ من هذه الجهود العظيمة ، تأصيلاً ، واختصاراً ، وتنقية ، وتصفية وشرحاً وإضافة.

ومبلغ علمى أن باب الممنوع من الصرف على رغم ما بُذل فيه من جهورد ـ فإنه فى حاجة ، ماسة إلى معالجة قضاياه معالجة ناجحة تعين على تحقيق المراد من العباد.

ولقد لفت نظرى فى باب الممنوع من الصرف أمور تتعلق بتقعيده وأمور أخرى تتعلق باستعماله منها :

تمهيد

الحمد لله ، والصلاة والسلام "على رسول الله ، وبعد

فقد انتهى البحث النحوى المعاصر إلى أنه لا يكاد يوجد ما يسمى بالضرورة الشعرية ؛ إذ إن ما ورد فى الشعر مما يسمى ضرورة لا يعدو أن يكون لهجة من اللهجات التى تسربت إلى اللغة المشتركة ، ومعظم ما ورد فى الشعر مما عده النحاة ضرورة قد وردتْ له نظائر وأشباه فى القرآن الكريم بقراءاته ، والحديث النبوى الشريف الذى أقصاه كثير من النحاة عن مجال الاستشهاد النحوى ، والكلام العربى المنثور ، وأن مصطلح الضرورة الشعرية مصطلح مضلل ؛ لأنه لايدل على مسماه دلالة حقيقة ...'[1]

والذى انتهى إليه البحث النحوى المعاصر كان نتيجة جهد استمر أكثر من مئات السنين ، أسلم كل جهد منها ما بعده من جهود نتيجةً علمية نحوية ولغوية ، فبَنَى عليها المتأخرون جهودهم فبدؤا من حيث انتهى المتقدمون عليهم.

وقد أفاد البحث فى النحو العربى ـ غالباً ـ من هذه الجهود العظيمة ، تأصيلاً ، واختصاراً ، وتنقية ، وتصفية وشرحاً وإضافة.

ومبلغ علمى أن باب الممنوع من الصرف على رغم ما بُذل فيه من جهورد ـ فإنه فى حاجة ، ماسة إلى معالجة قضاياه معالجة ناجحة تعين على تحقيق المراد من العباد.

ولقد لفت نظرى فى باب الممنوع من الصرف أمور تتعلق بتقعيده وأمور أخرى تتعلق باستعماله منها :

- تعريف الممنوع من الصرف فى اللغة والاصطلاح ، وهل هناك فرق بينهما؟
- ما علاقة التنوين بالتعريف والتنكير فى هذا الباب؟
- وما علاقة العلة ، والقياس ، والأصلية والفرعية بهذا الباب؟
- وهل هناك مكان للخفة والثقل والضرورة والاختيار بين قضايا هذا الباب ؟ وما المساحة المسموح بها فى ذلك؟

وهل استعمالات القرآن الكريم وقراءاته جاءت على ما قعَّده النحاة لهذا الباب؟ أم أنها جاءت به وبخلافة ، لكن النحويين لم يَرْضَوْا إلا بما يوافق قواعدهم ، سواء منها ما يؤيده الاستعمال أو ما هو من محض الخيال؟

كل هذا الأسئلة وغيرها مما يدور فى فلكها ، حاولتُ أن أقترب من إجابة مفيدة عنها ؛ لتكون بمثابة طريق يحقق منه المخلصون لقواعد اللغة العربية هدفا اسمى يفيد لغتنا ، ويراعى نموها وتطورها ، ويفيد نحو هذه اللغة ، ويقدم له الفكرة التى تجعله أكثر مرونة ، وأكثر قوة.

لقد رأيت غرابة باب الممنوع من الصرف ، وغرابة قضاياه[٢] التى تناثرت هنا وهناك ، وحاول النحويون القدامى ـ رحمهم الله ـ رغبة فى اطراد القواعد ـ حمل الباب على وتيرة واحدة، ثم وصفوا ما خالف هذه القواعد من استعمالات بأنه لغة من اللغات ، أو ضرورة من الضرورات ، أو شذوذ فى القراءات.

ونجح النحويون إلى حد كبير فى بناء قواعد باب الممنوع من الصرف مدعومة بأنواع من الحجج المنطقية ، والعلل

والافتراضات الذهنية لايملك الإنسان إزاءها إلا أن يقدم لونا من ألوان الاعجاب المحاط بالألم والتحسر ، متمنياً لو أنّ هذا الجهد بذل فى استقراء ناجح للّغة ، وبناء قواعد مرنة تواكب لغتنا على مر العصور.

ولعل قضية العدل "التى جاء بها النحويون وأقحموها فى باب الممنوع من الصرف هى خير دليل على هذا الاستقراء الناقص الذى وصفه ابن هشام بقوله : سُمِع ممنوع الصرف ، وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية ، فقد روها معدولة ؛ لأن العلمية لاتستقل بمنع الصرف..."[٣] إلى غير ذلك من عبارات تشفُّ عن عدم الرضى تجاه بعض ما قرره النحاة فى هذا الباب على ما سيأتى قريباً فى الصفحات القادمة إن شاء الله.

أولا : الممنوع من الصرف لغة واصطلاحاً

لقد ذكر كثير من أصحاب المعاجم أن صرف الكلمة إجراؤها بالتنوين[٤] ومعنى هذا أن الممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين أو الممنوع من الإجراء كما استخدمه البغداديون ، وقبلهم الكوفيون.[٥]

وبين "الصرف" ، "والإجراء" علاقة تشابه ؛ لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله فى الأصل من دخول الحركات الثلاث التى هى علامات الإعراب..."[٦]

ومعانى الصرف أكثر من معانى الإجراء ، فقد ذكر علماء اللغة أن من معانى الصرف التصويت ـ واللبن الخالص ، والتغيير والتمييز ، والتسيير ، والانصراف عن شىء إلى آخر.[٧]

ولا يعدم النحويون وسيلة فى التقريب بين معانى الصرف اللغوية المتعددة ، والمتعارضة حيناً وبين معانى الصرف النحوية ، فيقولون إن التنوين تصويت فى آخر الاسم المنصرف ، والاسم المنصرف خالص من مشابهة الحرف والفعل ، أو منصرف عن طريقهما إلى غيره - إلى طريق الاسمية المحضة.(٨)

وينص ابن يعيش على أن "الصرف هو التنوين وحده"(٩) ، ولكن ابن الحاجب يجعل التنوين أعم من الصرف ، لأنّ للتنوين أنواعاً متعددة.(١٠)

وكل ذلك مقبول ، لكنه يحتاج إلى إعادة نظر ، واستثماره فيما يربط قواعد هذا الباب بالاستعمال الحقيقى الفعلى للغة.

فعند حديث النحويين عن باب الممنوع من الصرف حددوا ألفاظاً محددة توافرت فيها خصائص معينة ويحمل عليها ما يشابهها ويكون لهذه الألفاظ معاملة خاصة ، إذا إنها لاتنون تنويناً أصلياً(١١) مع أنها أسماء - إلا أنها أسماء غير متمكنة فى باب الاسمية(١٢) _ وهذه الأسماء أيضا تجربا لفتحة - وهذه علامة فرعية فى هذا الباب _ ويكون جرها بالفتحة ما لم تعّرف بـ "ال" ومالم تضف فإذا حدث شىء من ذلك كان جرها بالكسرة مثلها مثل بقية الأسماء.

قال الزمخشرى : واختلفوا فى منع الصرف ما هو "؟ قال ابن يعيش : فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعاً للآخر ، إذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال ..."(١٣)

وقال ابن مالك :

الصرف تنوينٌ أتى مبنيًا ∴ معنىً به يكون الاسم أمكنا

أى أن الصرف تنوين جيء به ليدل على أن الاسم أمكن فى باب الاسمية[١٤] فامكنية الاسم فى باب الاسمية هى المعنى الذى جاء التنوين فى الكلمة ليبينه ، ويختصر أ.د محمد عيد ذلك كله بقول : والخلاصة : أن الصرف هو تنوين الاسم المعرب "ومنع الصرف هو عدم تنوين الاسم المعرب"[١٥]

ومن خلال دراستنا لباب الممنوع من الصرف لغة واصطلاحاً نلحظ مايلى :

١- أن تسمية هذا الباب بهذا الاسم ليست تسمية علمية ، لأن كلمة الصرف المستخدمة فى هذا الباب لها معانٍ متعددة ، وهى من ألفاظ التضاد ، وعلاقة لفظة 'الصرف' بالموضوع علاقة مصطنعة ، وإن لم تكن مصطنعة فهى ضعيفة لأنه لاتوجد علاقة علمية ، أو لغوية بين الجر بالفتحة والمنع من التنوين ، اللهم إلا ما اصطنعه النحاة من روابط يمكن فكها بأضعف المقولات.

٢- إذا قُبلت هذه التسمية لتكون عنواناً لبابها ، فهى تسمية قاصرة ؛ لأن النحويين أدخلوا فيها ما ليس منها ، وأخرجوا منها كثيراً من الأسماء التى لاتنون وتنطبق عليها تسمية 'ممنوع من الصرف'[١٦]

٣- لقد سبق ذكر أن ابن منظور ، وابن يعيش وغيرهما ممن سبقهما ولحقهما نصوا على أن التنوين هو الصرف وحده "فكيف تسمى اللفظة ممنوعة من التنوين ثم نقول إنها ممنوعة من الجر

بالكسرة أيضاً؟ فهل الممنوع من الصرف هو الممنوع من الجر بالكسرة أم هو الممنوع من التنوين ؟ أم هو الممنوع منهما معاً؟

وقد حاول ابن يعيش الخروج من هذا المأزق بحجج غير لغوية وغير مقبولة لدينا لأن العربى لم يقصدها ولم يقلها عند نطق مثل هذه الألفاظ قال ابن يعيش عن حذف التنوين من الاسم الذى لا ينصرف : إنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده ؛ لثقل ما لاينصرف لمشابهته الفعل ثم يتبع الجر التنوين فى الزوال لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضا فتتبع الخاصة الخاصة...!![١٧]

٤- إن باب الممنوع من الصرف قد شغل مكاناً ليس قليلاً فى كتب النحويين رحمهم الله منذ سيبويه حتى عصرنا الحاضر ، حيث إنه يشغل فى كتاب سيبويه فى الجزء الثانى حوالى ٦٨ صفحة من ص١-٦٨.

وفى المقضب للمبرد ويشغل سبعاً وسبعين صفحة من القسم الثالث من ص ٣٠٩-٣٨٦ وفى هوامش هذه الصفحات تعليقات عظيمة ونقول كثيرة ومفيدة وضعها محققه الشيخ عضيمة رحمه الله وقد اهتم به ثعلب فأفرد له كتاباً ، ولكنه مفقود.

وكذلك اهتم به ابن خالويه فأفرد له كتاباً وهو مفقود أيضا[١٨] وأفرد الزجاج له كتاباً أيضا ، وهو مطبوع ويشغل حوالى مائتين وأربعين صفحة واسمه :"ما ينصرف وما لاينصرف" تحقيق هدى قراعة ويقع فى كتاب الايضاح للفارس من ص ٥٤-٥٨ ويقع من كتاب الجمل للزجاجى من ص ٢٢٤-٢٣٢.

وفى أسرار العربية لابن الأنبارى من ٣٠٧-٣١٤ ، وفى شرح الكافية جـ١/ من ص ٣٥-٧٠ ، ويقع من شرح التصريح جـ١ /٥٦-٧١ ، وشغل مكاناً فى كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى ، ومكاناً فى الانصاف فى مسائل الخلاف ومكاناً فى شرح اللمع لابن برهان وغير ذلك من الكتب القديمة.

وشغل مكاناً متفاوتاً طولاً وقصراً فى الكتب الحديثة المهتمة بتيسير النحو ، أو شرح قواعده ، أو التمثيل لها من القراءات والشعر.

ففى النحو الوافى يشغل حوالى ٧٧ صفحة من الجزء الرابع من ص ٢٠٠-٢٧٧ وفى مؤلفات د. محمد عيد يغشل مكاناً أقرب إلى الاختصار والايجاز منها إلى الشرح والتحليل والإطناب كما فى النحو المصفى ، ونحو الألفية.

وفى كتاب دراسات لأسلوب القرآن سوف نلحظ توسطاً فى دراسة هذا الباب حيث يشغل فى القسم الثالث الجزء الرابع من ص ٢١٦-٢٦٠.

وقد يقل مكان الممنوع من الصرف فى الكتب الميسرة للنحو ليصل إلى صفحتين او ثلاثة او صفحة واحدة تبعا لمنهج درسه ، والهدف منه ، ونوع متعلميه.

هذا كله ... من أجل ماذا ؟

إنه من أجل تنوين بعض الأسماء أو عدم تنوينها ، وجرها بالكسرة أو بالفتحة !! وفى حديث ابن مالك عن هدف التنوين لم يشر

إشارة صريحة إلى شيء ذى بال أفاده مجيء التنوين فى الأسماء من حيث الدلالة وذلك حيث يقول :

الصرف تنوين أتى مبنيا ∴ معنى به يكون الاسم امكنا

أى : للفرق بين الاسم الأمكن والاسم غير الأمكن فى باب الاسمية فليس للتنوين هدف فى دلالة اللفظة مفردة كانت أم مركبة مع لفظة أخرى فى هذا الباب اللهم إلا تنوين العلم ، فجعله بعض النحاة القدامى تنوين تنكير وأفاد الأستاذ ابراهيم مصطفى من هذا الرأى فجعل تنوين العلم تنوين تنكير على الإطلاق ناسياً أن تنوين التنكير بابه المبنيات وهو أصل فيها وأن إدخاله إلى جميع الأعلام المعربة أمر مرفوض ولا يؤيده الأسلوب القرآنى المعجز إننا سنلحظ فيما بعد ان كل التقسيمات والتعريفات التى امتلأ بها هذا الباب ، وما ساندها من حجج وعلل ذهنية ومنطقية كان ينبغى أن يخدم المعنى والدلالة ولا يهم بعد ذلك نوع المعنى أو نوع الدلالة التى ينبغى أن يخدمها هذا الباب بتقسيماته فيستوى فى ذلك خدمته للمعنى النحوى أو خدمته للمعنى المعجمى ، أو للمعنى السياقى أو لأى نوع من أنواع المعنى.

وواضح من هذا أن النحويين انشغلوا أولاً بالعلامة الإعرابية برغم أن العربى قديماً انشغل فى نطقة بالمعنى أولاً ، وكان مما استعان به فى ذلك العلامة الإعرابية.(١٩)

وخلاصة ما أريد الوصول إليه فى الصفحات القادمة هو أن باب الممنوع من الصرف جاءت قواعده قوية فى جانب ، وضعيفة فى جانب آخر فهى قوية بحجج ذهنية خالية ، وعلل غير لغوية.

وهى ضعيفة لأن الاستعمال العربى قديماً وحديثاً جاء بها وبغيرها ، وهى ضعيفة أولاً وأخيراً لأنها لاتخدم الجوانب الأساسية فى التركيب ، وهى جوانب الدلالة ، برغم مارردده النحاة من قولهم : إن التنوين فى الاسم علامة من علامات خفته وأن التنوين قد يفيد التنكير أحيانا ، والأصل فى الأسماء التنوين ، وقالوا : التنوين علامة من علامات الوقف ، وعدمه علامة من علامة الوصل ، وقالوا: التنوين فى الأفعال غير موجود لثقليا ولقلة استخدام العربى لها[٢٠] ، وأثبتت الدراسات الحديثة أن استخدام العربى للفعل ، وللجمل الفعلية أكثر من استخدام الاسم والجمل الاسمية[٢١] ، وعليه فكان ينبغى استخدام التنوين فى الفعل لكثرته وجريانه على الألسنة !!.

٥- العجيب أنّ النحويين يصرون على تسمية هذا الباب بباب الممنوع من الصرف ، أى الممنوع من التنوين ، والجر بالكسرة ، ثم يقبلون مثل هذا التنوين ، بل لايجدون مفراً من وجوبه فى مثل تنوين : "ليال" ، وسواعٍ ، وغوادٍ ، وهوادٍ ، ودواعٍ ...[٢٢]

ثم يقولون عنه إنه تنوين عوض يدخل الأسماء غير المنصرفة ويدخل الأسماء المنصرفة كما فى مثل : كلّ ، وبعضٌ ، وحينئذٍ و... غيرها ثم يقولون إن تنوين التنكير يدخل المبنيات لإفادة تنكيرها ثم يدخلونه الألفاظ المعربة الممنوعة من الصرف كما لاحظنا ، فيحملون الثانية على الأولى بلا مبرر.!!

وبعضهم يقبل تنوين لفظة "موسى" وآخرون يرفضون ويقولون إن تنوينها بسبب أن أصلها عربى من "أوسيت" وفى كتاب النوادر لأبى مسحل الأعرابى : قال الأموى سمعت بنى "أسد"

يذكرون "الموسى" موسى الحجام ـ فيقولون هذا موسىً ـ بالتنوين ـ قد جاء ... ويُجرون بضم "الياء" اسم الرجل إذا كان اسمه موسى[٢٣].!!!

وكل هذا ينبغى أن ينظر إليه باهتمام شديد مفيد ، حيث ينبغى أن تنزع من هذا الباب كل ما من شأنه زيادة الهوة بين قواعد اللغة ـ وبخاصة فى باب الممنوع من الصرف ـ ومتحدثى اللغة متخصصين وغير متخصصين ، متقفين وغير متقفين.

ثانيا : الأصلية والفرعية والعلة وعلاقة كل منها بالممنوع من الصرف

هذا الباب ـ باب الممنوع من الصرف ـ ينطبق عليه كل ما ينطبق على بقية أبواب النحو الأخرى ، من اعتمادها على السماع ، حيناً وعلى القياس والعلة أحياناً كثيرة أخرى ، بنسب متفاوته من باب لباب حسب طبيعة القاعدة التى تنتظم كل باب.

فإذا اتكأتْ القاعدة على سماع كثير مطرد كان اعتمادها على العلة والفلسفة والجدل قليلاً ، وكلما تناثرت أمثلة القاعدة وتباعدت جزئياتها التى تتدرج تحتها أتعب النحويون انفسهم واتعبونا معهم فى استخدام جميع أنواع الأقية وجميع أنواع العلل والجدل لتقريب جزئيات القاعدة ، وحمل الباب ـ المتفرق ـ على وتيرة واحدة ، راغبين فى عدم إدخال حكم "الجواز" فى قواعد هذا الباب متمسكين بحكم "الوجوب" فقط ، وكأنه لايوجد غيره من أحكام ، فاضطرهم هذا إلى العلل الثوانى والجدل والفلسفة وكد الذهن.

فمثلاً مسألة تنوين الاسم وعدم تنوين الفعل كان ينبغي ان يقال إن العربي نون الاسم حيناً ولم يستخدم الأفعال منونة البتة هذا هو الجواب الحقيقي عن السبب في هذا الاستخدام ، لكن النحاة يصرون على العلل الثواني والثوالث فيقولون : "لقد دخل التنويُن الأسماءَ لخفتها ، ولأن التنوين هو علامة الخفة ، ورمز السهولة[٢٤] ، وامتنع دخوله على الأفعال ، لثقلها ، ثم يتدرجون من هذا إلى قولهم : إن في كل فعل ظاهرتين ؛ إحداهما ؛ لفظية ، وهي اشتقامة من المصدر ـ على الشائع ـ واشتراك لفظيهما في الحروف الأصلية والمشتق فرع ، والمشتق منه اصل ، لهذاكان الفعل فرعاً من الاسم والأخرى معنوية ، وهي حاجة الفعل إلى الفاعل ـ الاسم ـ.

والاحتياج فرع ، وعدم الاحتياج أصل ، ولما كان القسم الثاني من الأسماء ـ وهو المعرب غير المنصرف ـ لا يمنع من الصرف إلا إذ اجتمع فيه ظاهرتان ، أو علتان فرعيتان : إحدهما لفظية ، والأخرى معنوية ، كان شبيهاً بالفعل في ذلك ، فامتنع مثله من الصرف ؛ فكلمة : "فاطمة "مثلا" فيها علة لفظية هي التأنيث ، والتأنيث فرع التذكير عندهم ، وعلة معنوية هي : العلمية ؛ والعلمية فرع التنكير ، فهاتان ناحيتان فرعيتان في كلمة "فاطمة" ؛ فلابد من الظاهرتين أو "العلتين" ، أو من علة واحدة تقوم مقام علتين كالمنتهى بألفا التأنيث الممدودة ، أو المقصورة ، أو ما جاء على صيغة منتهى الجموع ..."[٢٥]

"فما كان ذلك منع من الصرف ـ التنوين ـ ولأن الفعل فيه العلتان ، ولا يدخله التنوين ، حمل عليه بعض الأسماء التى فيها علتان ، أو علة تقوم مقام علتين"[٢٦]

ولقد تحدث الزجاج عن التنوين والجر بالكسرة أو بالفتحة فكان مما قال : فهذه علة التنوين فى جميع ما ينصرف وعلة تركه فى جيمع ما لا ينصرف ، فأما الجر وهو الخفض فإنما امتنع فيما لا ينصرف ، من قبل أنّ ما لاينصرف فرعٌ فى الأسماء كما أن الأفعال فرع عن الأسماء ، لأن الاسم قبل الفعل فقد أشبه ما لا ينصرف الفعل فلا يكون فى أنحاء إعرابه ما لايدخل الفعل.[٢٧]

"واعلم أن جميع ما لاينصرف من الأسماء فإنما امتنع لشيئين من الفرع يدخلانه فيخرجانه من أصل التمكن ، واصول الأسماء.

ثم يقول : فإذا اجتمعت جهتان من الفرع غلبتا جهة واحدة من الأصل ، فصار الفرع أملك فعلى هذا قياس كل ما لاينصرف[٢٨]

وأخذ الزجاج ـ بقدرة ذهنية بارعة ـ يُفصِّل القول فى الممنوعات من الصرف معتمداً على الأصلية والفرعية حيناً والعلة والقياس بانواعه المقبولة والمرفوضة أحياناً أخرى ، ناسياً أن كل ذلك ليس من اللغة فى شىء ، بل إن كل ما قاله فى كتابه عن علل المنع من الصرف يمكن الرد عليها ، ويكفى ما قاله فى ذلك صدر الأفاضل الخوارزمى : إن كلام النحويين فى باب الممنوع من الصرف مخبط ومخلط[٢٩]...!!"

هذا ملخص صفحات عديدة ، بل وكتب متعددة حول هذا الباب ، وما قيل فى رد هذا الكلام فهو أكثر منه حيث يستغرق صفحات عديدة أيضاً.

ويمكن اختصار هذا كله بكلمة واحدة هى أن السبب الحقيقى وراء تنوين مثل هذه الألفاظ ، وعدم تنوينها، طلباً للخفية أو لدلالات محددة يفرضها السياق ، وهو نطق العربى فقط وهو حينما نطق ذلك منوناً ونطق هذا غير منوّن لم يخطر على باله قط كل هذا الجدل ، وهذا الخيال ، وهذه الأصلية أو الفرعية ، أو العلة أو العلتان.(٣٠)

إن العربى تكلم بفطرته ، وطبيعته البسيطة التى تناسب بيئته وظروفه ، وحاجياته فى عصر الجاهلية وعصر صدر الإسلام.

إنهم تكلموا ، وليس فى ذهنهم معنى العلة ، ولا المشابهة ولا قياس المناطقة ، ولا جدل الفلاسفة ، ولا مراعاة الأصل أو الفرع أو غير ذلك.

لكننا لا ننكر أنهم كانوا يراعون النظير مما يعينهم على القصد الصحيح فى كلامهم ، لكنهم كانوا أيضاً كما جاء فى المزهر : "ربما استهواهم الشىء فزاغوا به عن القصد"!!(٣١)

فإذا كان نحاتنا القدامى ـ رحمهم الله ـ قد نجحوا فى استخدام أدلة النحو المتعددة ، وطوروها وزادوا فيها ، واختصروا بعضها لتقنين قواعد لنطق الكلام العربى ، فإنهم بالغوا فى ذلك فى بعض الأبواب ، ومنها باب الممنوع من الصرف فى مواضع كثيرة من قاضاياه ولقد ذكرت فيما قبلُ أنموذجاً واحداً لهذه المبالغة ، وهو

أنموذج يعد بسيطاً جداً من نماذج طويلة ومعقدة عرضتها مطولات النحو فى أثناء عرض جزئيات هذا الباب.

إننى بصدق ، وبحيادية تامة لا أرغب فى ذم محتوى تراثنا النحوى ، أو الانتقاص من عظيم فكر علمائنا ولكننى أريد أن نعتمد على الاستعمال الحقيقى فى اللغة ، وعلى القاعدة التى لها استعمال يومى قديماً وحديثا اضطرتنا حاجة الاستعامال الكثيرة إلى تعديلها مستأنسين باستعمال قليل قديم ؛ لأن اللغة استعمال فُعِلِىٌّ ، وليست قواعد ذهنية افتراضية ، ليس لها من واقع الاستعمال نصيب كثير أو قليل.

انظر مثلا إلى حديث النحويين حول حتمية وجود علتين يمنعان الاسم من الصرف ، علة لفظية وأخرى معنوية ، مع أن هناك أسماء كثيرة توافرت فيها علتان من هذا النوع ولم يقل أحد بمنعها من الصرف ومن ذلك لفظة "أجيمال" تصغير "أجمال" جمع جمل المكبر ، فلفظة "أجيمال" مصروفة برغم وجود علتين ؛ إحداهما معنوية هى التصغير الذى يعد فرعاً للتكبير ، والأخرى لفظية ، وهى الجمع الذى يعتبر فرعاً للإفراد ، ومثل ذلك : حائض ، وطامث ، فنيهما علتان هما : لزوم التأنيث والوصف !![٣٢]

ويخرج النحويون من هذا المأزق بقولهم إن المقصود بتوافر علتين أى : علتين معتبرتين ، أما هنا فهذه علل غير معتبرة !! لكن التعبير بعلتين اصلاً تعبير قاصر ، وغير دقيق ، بل متناقض أحياناً ؛ لأن كل علة واحدة لابد لها من معلول واحد ، فالعلتان لابد لهما من معلولين حتماً ، فكيف يجتمع علتان على معلول واحد؟ فإن كانتا قد

اشتركتا معاً فى إيجاد المعلول الواحد لم تكونا علتين ، وإنما هما علة واحدة ذات جزأين اشتركتا فى إيجاد هذا المعلول الواحد ، اللهم إلا أن يكون مرادهم من كلمة علتين أى : عيبين[٣٣]!! ومن غير المعقول أن يكون قصدهم من لفظ "العلة" "العيب" ، لأن هذه الألفاظ التى حكم النحاة بعدم جرها بالكسرة وبعدم تنوينها ليس فيها عيوب ، لأننا لا نعرف نوع العيوب التى يمكن أن نقصد هنا.

ثم إن حديث النحويين عن أسباب المنع من الصرف فى الألفاظ التى حكموا عليها بالمنع ، هو حديث ليس لغويا ثم اقحم إلى الدرس اللغوى والنماذج على ذلك أكثر من أن تحصى ، راجع كلام النحويين عن مفهوم علة المنع التى تقوم مقام علتين ، أو عن العلتين كما عرضهما ابن يعيش وقبله والزجاج[٣٤].

كما تلاحظ شيئا من هذا عند الحديث عن علة منع العلم المؤنث من الصرف.

فقد ذكر النحاة أن المذكر اصل ، وأن المؤنث فرع عليه ولذلك فقد منع العلم المؤنث من الصرف بسبب العلمية والتأنيث ، إشعاراً بأن المؤنث فرع ؛ ولذلك لم يتمكن فى الإعراب تمكن المذكر فيقال جاءت "فاطمة" بضمة واحدة ولايقال ذلك فى المذكر مثل "محمد".

وقد قال بهذا الكلام ابن الأنبارى فى "أسرار العربية"[٣٥] ونقله عنه د. حسين محمد حسن فى كتابه "الأصل والفرع"[٣٦] ويمكن بقليل من التفكير الرد على هذا الكلام بما يلى :

أ ـ أن المذكر أصل ، والمؤنث أصل ؛ لأنه لو كان المذكر أصلاً للمؤنث لكانت جميع الكلمات المذكرة فى العربية ، مذكرة فى جميع اللغات الأخرى ، وهذا ليس موجوداً[٣٧] ، وقد ذكر هذا د. أحمد سليمان ياقوت فى كتابه "فى علم اللغة التقابلى".

ب ـ ثم إن القول بعدم منع المذكر من الصرف ، ومنع المؤنث يعد أمراً غير دقيق ؛ لأن هناك ألفاظاً مذكرة ممنوعة من الصرف مثل ، أحمد ويزيد ، عثمان ، وغيرها ، فهل نحكم على هذه الألفاظ بأنها مؤنثة بناء على ما قرره بعض النحويين فى حديثهم عن الأصلية والفرعية ، من أن المؤنث فرع وبناء عليه دخله المنع من الصرف ؛ لأن المنع من الصرف والجر بالفتحة يعد علامة فرعية ، فأعطوا الفرع العلامة الفرعية[٣٨]؟!!

إن الحق هو أن عدم تنوين مثل هذه الألفاظ ليس فى حاجة إلى كل هذا ، لأن القول بان هذه الألفاظ منونة وتلك الألفاظ غير منونة سببه الحقيقى هو نطق العرب لبعض الألفاظ منونة ، ونطقهم لألفاظ أخرى غير منونة مع جرها بالفتحة ولم يرد عنهم تفسير قاطع حاسم لهذا ، وكل ما ورد فى ذلك هو نوع من أنواع الاجتهاد فى تفسير هذه الظاهرة يقبل منه ما كان أقرب إلى الدرس اللغوى.

ثالثا : التعريف والتنكير وعلاقاتهما بالتنوين فى هذا الباب قال ابن مالك :

واصرفن ما نُكِّرا ∴ من كل ما التعريف فيه أثّرا

يقول ابن عقيل : "وأشار بقوله : "واصرفن ما انكرا" إلى أن ما كان منع من الصرف للعلمية وعلة أخرى إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صُرف لزوال إحدى العلتين ، وبقاؤه بعلة واحدة".[٣٩]

فالعلم الذى هو نحو : معد يكرب ، وغطفان ، وفاطمة ، وإبراهيم ، وأحمد ، وعلقى ، وعمر "تعد أعلاماً ممنوعة من الصف بسبب العلمية والتركيب فى الأولى ، والعلمية وزيادة الألف والنون فى الثانية ، والعلمية والتأنيث فى الثالثة والعلمية والعجمة فى الرابعة ، والعلمية ووزن الفعل فى الخامسة والعلمية وألف الإلحاق المقصورة فى السادسة ، والعلمية والعدل فى السابعة".

فإذا زالت العلمية التى هى علامة التعريف بدخول تنوين التنكير فى هذه الألفاظ فقد فقدتْ هذه الألفاظ علة ، أوسببا أو شرطاً من شروط منعها من الصرف وأصبحت بعلة واحدة لاتمنع من الصرف ، ولذلك فقد حكم بعض النحويين ـ رحمهم الله ـ بصرف هذه الأعلام لأنها أصبحت نكرات فلذلك فهى منونة تنوين تنكير عندهم.

وقد أشار بعض النحاة القدامى ـ رحمهم الله ـ إلى تنوين التنكير ، وسمّوه "تنوين تنكير" ولم يسموه بـ "الصرف" الذى قاله ابن مالك هنا فى قوله : "واصرفن" حيث وجدنا سيبويه يشير إلى تنوين التنكير ، عند حديثه عن المبنيات مثل صه ، ومه ، وإيه ، وخالويه ونفطويه ، وأمس ..."[٤٠]

فكل هذه الألفاظ ـ المبنيات ـ إذا أريد تنكير القصد منها وتعميمه وعدم تحديده فإننا تنونها ، ويكون تنوينها علامة على تنكيرها وعدم تحديدها.

وتابع سيبويه فى ذلك كثير ممن جاؤا بعده من نحاتنا الأقدمين[٤٣] والمتأخرين غير أننا وجدنا بعضهم يستخدم تنوين التنكير فى باب المعربات ـ وبخاصة فى باب الممنوع من الصرف ، كما هو ملاحظ وواضح فى نص كلام ابن مالك الماضى.

وقد وجد بعض الباحثين المحدثين ضالتهم فى كلام ابن مالك ومَنْ وافقه ، فعمموا أحكامهم وجعلوا كل تنوين يدخل الأعلام دليلاً على تنكيرها ، وأن التنوين علامة التنكير الحيقيقية ، ووجوده فى أى لفظة ، دليل على أنها نكرة ..... الخ كلام الأستاذ إبراهيم مصطفى فى كتابه إحياء النحو.[٤٢]

وعند حديث الأستاذ عباس حسن عن "أحكام عامة فى الممنوع من الصرف" جـ٤ /٢٦٤ قال ما نصه فى بند(١) :

"الممنوع من الصرف لايدخله تنوين الأمكنية مطلقاً..." "وإذا كان الممنوع من الصرف علماً منقولاً من جمع مؤنث سالم مثل : عطيات ـ عليات ـ زينات ..." جاز إعرابه إعراب مالاينصرف ، وجاز إعرابه إعراب المنصرف...".

وعند شرح بيت ابن مالك يقول أ.عباس حسن فى جـ٤/٢٦٥ وكان الأنسب هنا أن يقول : "ونونن" بدلاً من "اصرفن" لأن الصرف الذى يشيع استعماله فى هذاالباب يراد به : تنوين "الأمكنية" فى الأغلب ، أما التنوين الذى يلحق العلم الممنوع من الصرف إذا فقد

علميته فتنوين تنكير" لكن الأستاذ عباس حسن فى مناسبات أخرى فى الموضوع ذاته ينص صراحة على أن تنوين التنكير لايكون إلا فى المبنيات.

ففى جـ٤/٢٠٢ يقول فى هامش ٣ : يدخل تنوين العوض الأسماء غير المنصرفة ، نحو : دواعٍ ، وليالٍ ، وسواعٍ ، وغوادٍ ويدخل الأسماء المنصرفة أيضاً مثل : كلٌ ، وبعض ، فيكون للعوض وللصرف معاً ، لا لأحدهما ، واما تنوين التنكير فالغالب دخوله على المبنيات لإفادة تنكيرها ...".

وفى باب التنوين فى الجزء الأول من النحو الوافى ص ٣٣ كان قد نص على ذلك أيضاً.

وهذا التناقض الظاهر عند صاحب كتاب النحو الوافى ينبغى ألا ينسينا جهده العظيم فى معالجة قضايا هذا الباب وبقية أبواب النحو الأخرى حيث إن الخط العام الذى سار فيه يقربنا منه ؛ لأنه ينزع إلى إثيار التخفف من كل ما يثقل كاهل النحو العربى من آراء واشتراطات واحترازات ، وتقسيمات.

وعلى هذا فإن حقيقة الأمر عندنا هى ان التنوين فى المبنيات قد يفيد فى تنكيرها وجعلها نكرات ذات دلالات غير محددة.

أما دخول التنوين فى المعربات من الأسماء عامة وإفادته التنكير فيها ، فهذا أمر لا أوافق فيه نحاتنا القدامى أو نحاتنا المتأخرين أو المحدثين أو المعاصرين.

وذلك لأن السماع والقياس ،وواقع اللغة لاتؤيد ذلك.

فسوف يمر علينا فى آخر هذا البحث نماذج من القرآن الكريم وردتْ فيها أعلام ممنوعة من الصرف منونة ولا يصح جعل تنوينها تنوين تنكير لأن سياق الآيات ومعانيها تأبى ذلك ومن أمثلة هذا ، لفظة "ود" "وسواع" ، "ونسر" فى قوله سبحانه وقالوا لا تذرن آلهتكم ولا تذرن وداً ، ولا سواعاً ، ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً"[٤٣]

فهذه أعلام ممنوعة من الصرف ، أو بالأحرى نص النحويون على استيفائها علل المنع ، ومع ذلك فقد جاءت مصروفة أو منونة !!

فهل نتمحل ونحكم بتنكير هذه الأعلام فى هذه الآية على رغم أن سياقها هو سياق تحديد وتعريف ؛ لأن الآية تتحدث عن أصنام محددة معروفة مخصوصة ، ولا يمكن بأى حال الحكم عليها بأنها نكرات.

وقد يكون لبعض المجتهدين عذر فى قولهم : بأن هذه الأعلام معارف ولكنها جاءت منونة فإن قلت بتنكيرها فهذا من قبيل تحقيرها وإن حكمت بأنها معارف فهى أحقر المعارف ...".

وكل هذا طيب ومقبول ، لكن الحقيقة أن تنوين هذه الألفاظ ليس تنوين تنكير ، بل هو تنوين صرف جاز دخوله إلى جميع الأعلام التى توافرت فيها شروط معينة ؛ لأن هناك من العرب من يصرف جميع الممنوع من الصرف شعراً ونثراً ، وجاء القرآن ـ بإعجازه ـ ليؤكد على وجود هذه الظاهرة فى لغة العرب ، وأنها ظاهرة ليست قليلة ، أوضعيفة أو مرفوضة ، وإنما هى ظاهرة مباحة

وجائز استعمالها فى جميع مستويات الكلام من غير الحكم عليها بالشذوذ أو الضعف او القلة ، أو الندرة أو عدم الفصاحة.

هذا، وأما الذين يجعلون التنوين علماً وعلامة من علامات تنكير الاسم مطلقا المعرب منه أمكن وغير أمكن والمبنى فإن هذا الرأى فيه من الضعف ما فيه لأنه نسى واقع اللغة وعمم الحكم فظهرت له الثغرات فأخذ يبحث لها عما يسدها بالفلسفة والمنطق ولى عنق النصوص لتخضع لتعميمه الذى أصر عليه.

إن التنوين يدخل الأسماء المعربة من المتمكن الأمكن مثل قوله سبحانه : "محمدٌ رسول الله"(٤٤) ويدخل المتمكن غير الأمكن مثل جميع الأعلام الممنوعة من الصرف وهو فى هذا كله يسمى تنوين صرف ، وليس تنوين تنكير.

أما تنوين التنكير فيدخل بعض المبنيات ، وربما يدخل بعض المعربات عندما تتوافر ضوابط محددة فى سياقات معلومة تفيد فى النص على أن هذا التنوين هو تنوين تنكير مثل : قابلت إبراهيم ، وإبراهيماً آخر وسلمت على فاطمة وفاطمةٍ أخرى ، ورب معاوية لقينى فلم أعرف له نسباً "وأمثلة ذلك معروفة محددة ...".

إن دخول التنوين ــ تنوين الصرف ــ للأعلام التى منعها النحويون من الصرف أمر مقبول سماعاً من القرآن الكريم وقراءاته ومن لغات العرب وأشعارهم ، ولم يقل لنا هؤلاء العرب إن جميع هذه الأعلام المنونة نكرات ، ولايجوز أيضاً أن نحكم على مثل هذا بأنه ضرورة أو شذوذ.

فهل كلمة "عنيزة" فى قول امرىء القيس نكرة عندما قال :

١- ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ∴ فقالت لك الو يلات إنك مرجلى[٤٥]

وكذلك كلمة "فاطمة" فى قول الشاعر يمدح علياً زين العابدين بأنه من نسل "فاطمة" بنت رسول الله ﷺ فى قوله.

٢- هذا ابن فاطمةٍ إنْ كنت جَاهله ∴ بَجدِّه أنبياء الله قد ختموا

وكذلك لفظة "دنيا" فى قول الشاعر :

٣- إنى مُقَسِّمُ ما مملكت فجاعلٌ

جزءاً لآخرتى ، ودنياً تنفعُ

فقد قالوا : أنشده بن الأعرابى بتنوين دنيا ولا تراه بمس الوزن سواء كان منوناً أم غير منون" وعليه فقد أجازوا صرف كل ممنوع من الصرف فى الشعر وفى النثر لحاجة ولغير حاجة ..."[٤٦]

والأمثلة والشواهد الشعرية على صرف كل ممنوع من الصرف من الأعلام وغيرها كثيرة واستقصاؤها أمر يؤدى بنا إلى تحويل هذا البحث إلى مجلد كبير أرجو أن أوفق فى عمله فيما بعد بإذن الله ، ولكننا هنا سنقتصر فقط على بعض نماذج من القرآن وقراءاته لتكون لنا عوناً على القول بصحة صرف كل ممنوع من الصرف من غير القول بتنكير العلم المنون اللهم إلا فى مواضع محددة يفرضها السياق.

ولست ميالاً لجعل كل ماخالف القواعد النحوية ضرورة فربما صح قول من قال إن القواعد النحوية هى الضرورة نفسها ولقد توسع الكثيرون فى القول بوجود الضرورة فى كثير من مستويات الكلام العربى.

فقد رأى ابن بَرى أن الضرورة ليست مقصورة على الشعر وحده ، وإنما تشمل السجع والفواصل مؤيداً رأيه بآراء غيره من النحويين مثل الخليل ، وأبى حنيفة الدينورى وغيرهم ومصححاً كل ما أخذه ابن الخشاب البغدادى على صاحب مقامات الحريرى.(٤٧)

ولا أريد أن أسير مع ابن برى أو مع غيره ممن وافقه أو عارضه من نحاتنا القدامى أو المحدثين إلا بالقدر الذى يجعل هذا الباب "باب الممنوع من الصرف" أيسر وأسهل مبتعدين عن القواعد التى يعد الخروج عليها ضرورة ، ومتمسكين بالقواعد المرنة التى تبيح الخروج عليها من غير وصف هذا الخروج بانه ضرورة وإنما وصفه بأنه إيثار للخفة ، ونفور من الثقل.

يؤيد ذلك ما ردده كثير من النحويين عن اغتفارهم صرف الأعلام الأعجمية الثلاثية لخفتها ، وللدلالة على أن أصل الأسماء الصرف.(٤٨)

بل إنهم يذهبون إلى أكثر من هذا عندما يقررون أن التأنيث أثقل من العجمة ،والعجمة أخف من التأنيث ، وعليه فإنهم صرفوا نوح ، ولوط.

بيدأن النحويين فى هذا الباب يصرون على التمسك بقواعدهم تمسكاً شديداً ، ولا يعدمون المخرج إذا لم يجدوا بداً من صرف ما لاينصرف فيصرفونه قياساً ، لكن قياساً على ماذا؟ إنهم يقولون : إن صرف ما لاينصرف فى الاختيار يعد عملاً بالقياس المهجور ؛ لأن الأصل الصرف(٤٩)

وقبل ترك هذه النقطة إلى ما بعدها أعودإلى حديثنا فيما قبل عن الآية التى ورد فيها صرف :"يعوق" ، و"يغوث" "ونسر" و "ود".

حيث وجدنا بعض متقدمى النحاة وبعض متأخريهم قد استشكلوا قراءة صرف هذه الألفاظ ؛ لأنها عندهم ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، أو للعملية والعجمة ، نلحظ ذلك فى كلام الزمخشرى الذى يقول عن قراءة صرف هذه الألفاظ فى هذه الآية : وهذه قراءة مشكلة ؛ لأنهما إن كنا عربيين أو عجميين ففيهما منع الصرف كأن الزمخشرى لم يَدرِ أنّ ثَمَّ لغةً لبعض العرب تصرف كل مالا ينصرف عند عامتهم ، فلذلك استشكلها كما قال صاحب اللوامح.(٥٠)

ويقول ابن عطية وقرأ الأعمش : ولا يغوثاً ويعوقاً بالصرف وذلك وَهْمٌ : لأن التعريف لازم ووزن الفعل.

وليس ذلك بوهم ، لأن الأعمش لم ينفرد بهذه القراءة على أحد وجهين :

الأول : أنها جاءت على لغة مَنْ يصرفون جميع ما لاينصرف وهى لغة حكاها الكسائى وغيره.(٥١)

الثانى : أنّ القراءة جاءت لمناسبة ما قبله وما بعده كما قالوا فى صرف "سلاسلاً ، وقواريرا".

وعن التنكير فى الآية أو التعريفبالعملية يقول ابن قتيبة : كأنه جعلها نكرتين وهذا لامعنى له ، إذ ليس كل صنم اسمه يغوث ويعوق ، وإنما هما اسماء لصنمين معلومين مخصوصين ، فلا وجه لتنكيرهما"(٥٢)

ومن أباح إجراء مثل هذه الكلمات ـ من المتقدمين ـ الفراء الذى يعلق على هذه الآية بقوله : "ولم يجروا يغوث ، ويعوق ؛ لأن فيها ياء زائدة ، وما كان من الأسماء معرفة فيه ياء أوتاء أو ألف فلا يجرى من ذلك : يملك ، ويزيد ، ويعمر ، وتغلب ، وأحمد و... و... فهذه لاتجرى لما زاد فيها ، ولو أجريت لكثرة التسمية كان صواباً.(٥٣)

والحق الذى نطمئن إليه فى تنوين بعض الألفاظ وعدم تنوينها هو إيثار العربى للخفة ، ونفوره من الثقل من الغرابة فى نطقه لبعض الألفاظ فى كثير من المواضع.

وسيتضح ذلك جلياً عند ذكرنا للفظة "أشياء" فيما بعد.

وقد أشار بعض النحويين إلى هذه الحقيقة ، حقيقة إيثار العربى للخفة ، ولكل ما يعين على الخفة فى النطق فى كثير من المواضع ، وجعلوا من ذلك "التنوين".

فتنوين بعض الألفاظ يعين على خفتها ، ويعين أيضا على الوصل بها لما بعدها.

وقد رأى المستشرق الألمانى "نولدكه" ان العربية كانت قبل ميلاد المسيح وبعده بقليل خالية من التنوين ... وكانت تترك عموماً نفس الأعلام الممنوعة من الصرف فى العربية ، بلا نهايات إعرابية ونص كلامه فى كتابه اللغات السامية ص ٣٧ ترجمة د.رمضان عبد التواب ويعلق د. محمد حماسة على كلام "نولدكه" فى كتاب لغة الشعر بقوله : "واذا كان ما يقرره نولدكه صحيحاً ، فإن ذلك يعنى أن العربية ـ إيثاراً للتخفيف ـ قد خطت خطوة أخرى ، فنونت الاسم

المنصرف واعطت الاسم الممنوع من الصرف علامة إعرابية دون تنوين.

وإذا تناولنا المسألة على هذا النحو التطورى ، فلعل بعض القبائل احتفظت بظاهرة عدم التنوين فى بعض الأسماء ، وجاء ذلك فى شعرهم وعلى هذا يمكن جعل إيثار العرب للتنوين فيما بعد فى أشعارهم وكلامهم نوعاً من أنواع التطور الذى درجت اللغة عليه ويؤكد هذا ما يقوله أبو حيان : "ونقل الأخفش فى الكبير له والزجاجى فى نوادره أن بعض الأعراب يصرف ما لاينصرف فى الكلام ، وسائر العرب لا يصرفونه إلا فى الشعر".(٤٥)

لكن كثيراً من الباحثين يتحدث عن ظاهرة الممنوع من الصرف ويصفها بأنها لهجات مختلفة ، تغاير اللهجة المشتركة(٤٦) الممثلة فى القرآن الكريم وقراءاته لكن الأمر عندى مختلف ؛ لأن القرآن الكريم وقراءاته ورد فيها صرف معظم الممنوع من الصرف ، وورد فيها أيضا منع صرف بعض كلمات كان ، حقها أن تصرف ويؤكد على هذا باحثون آخرون فيرون أن الأمر اختلط على جامعى اللغة وواضعى النحو ، ورأوا ظاهرة عجيبة هى منع التنوين من كلمات المفروض ان تكون منونة مثلها مثل باقى الأسماء ، واستطاعوا بقدرتهم العجيبة حصر هذا النوع من الأسماء وبيان صوره ، ثم وضعوا القواعد المقيدة له وألزموا المتعلمين للغة العربية اتباع هذه القواعد ، حتى إذا انتهوا منها ، وكان الخلاف بينهم ، ظهر الكثير من الشواهد التى لاتخضع لقواعدهم فجوزوا ان نصرف

الممنوع من الصرف وقيدوه بالضرورة وهو عندى ليس ضرورة بل هو صحيح فصيح(٥٥).

ولكى يكون لهذا البحث بعض إسهام فى معالجة قضايا باب الممنوع من الصرف بتأييد القول بجواز صرف كل ما نص النحاة على منعه من الصرف ، سوف نحاول فيما يأتى الاعتماد على ماورد فى القرآن الكريم من نماذج كثيرة اخترنا منها بعض المواضع ؛ لتكون لغة القرآن بقراءاته المتعددة عونا على ما نريد تحقيقه من هذا البحث وبذلك تكون لغة القرآن بقراءاته ممثلة للسماع ، أو للمادة المسموعة التى كان ينبغى تقديمها أولاً باستقراء دقيق قبل صياغة قواعد باب الممنوع من الصرف.

ومن خلال اعتمادنا على هذه المادة المسموعة الموثقة تستبعد كثيرا من الآراء التى عالجت باب الممنوع من الصرف وبخاصة تلكم الاراء التى جعلت التنوين ـ فى الاعلام ــ علم التنكير لأن قوله سبحانه : "محمد رسول الله" يكذب ذلك ، "فمحمد" هنا منون وهو علم معرفة مقصود به رسول الله ﷺ كما أن تنوين بعض الأعلام لم يكن قط من دواعى تنكيرها ولم يكن قط علامة من علامات تنكيرها من غير مساعد آخر ، لأن تنوين التنكير ورد فقط فى بعض المبنيات من الأعلام وأسماء الأفعال ولا ينبغى أن يستخدم فى كل الأعلام حتى لايحدث خلط فى فهم المراد من الكلام منها.

رابعا: الممنوع من الصرف فى استعمالات القرآن وقراءاته:

فيما قبلُ اشرت إلى أنّ قواعد الممنوع من الصرف لم تثبت دوماً أمام آراء بعض النحاة ، ولم تثبت غالباً فى كل جزئياتها امام الشعر، وعلى هذا فقد أبيح عدم التمسك بهذه القواعد فى الشعر ، وفى النثر حملاً على الشعر.

ومع أنى اتحفظ امام لفظة "ضرورة" التى أبيح بناءً عليها صرف الممنوع من الصرف فى الشعر وأدخلوها إلى النثر والقرآن ، وأرى أن صرف الممنوع من الصرف بصفة عامة ليس ضرورة وإنما هو جائز فى الشعر والنثر إيثاراً للخفة ، وهو قد يكون أمراً ضرورياً فى الشعر ، وقد يكون أمراً مفروضاً فى القرآن وقراءاته المتواترة.

أقول ـ مع هذا التحفظ الذى تقدم ـ إلا أنى أعتبر ذلك مؤشرا على ضعف قواعد هذا الباب أمام استعمالات اللغة بكل مستوياتها، وبكل نماذجها الشعرية والنثرية والقرآنية أولاً وأخيراً.

ومن أجل تأصيل هذا الرأى ، ودعمه بالاستعمالات الصحيحة فإننى سأسوق أمثلة لاستعمالات القرآن الكريم وقراءاتهالمتوترة والشاذة لنماذج من الممنوع من الصرف مصحوبة ببعض آراء النحاة فيها بإيجاز مفيد على النحو الآتى :

أولا : ماجعله النحاة ممنوعاً من الصرف لعلةٍ واحدةٍ

وهو ما كان مشتملاً على ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة وكذلك ما يكون على وزن "صيغة منتهى الجموع"

أ ـ المنتهى بألف التأنيث المقصورة يمنع من الصرف نكرة ومعرفة عند النحويين ،والعلامة الظاهرة فى عدم صَرفه هى عدم تنوينه لأن الجر بالفتحة ليس واضحا عليه ، فماذا عن استعمال القرآن وقراءاته؟

قال تعالى : **"لقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة"**(٥٧)

قُرىء لفظ "فرادى "بالتنوين وبعدم التنوين حيث قرأ بتنوينه عيسى بن عمر ، وابو حيوه(٥٨) وهذا يؤيد صحة ورود لفظة فرادى جمعاً منتهياً بألف التأنيث المقصورة منوناً ، وعليه فإن مَنْ استعملها منونة فى غير القرآن اعتماداً على قراءة شاذة من القراءات فهو غير مخطىء واستعماله صحيح لاغبار عليه ، مع العلم أن هذا التنوين ليس تنوين تنكير ، ,إنما هو تنوين أُصيل ، أو تنوين للخفة أوهو تنوين موروث فى هذه الكلمة او فى نظائرها لأن هناك لغة من لغات العرب تنون وتصرف جميع ما لاينصرف وفى لغة لبعض تميم تصرف ما فيه الألف المقصورة(٥٩) قال ابن قتيبة وقرأ أبو حيوة بتنوين "فرادى" وهى لغة لبعض تميم(٦٠) إذن فعندنا نموذج من قراءات القرآن للمنتهى بألف التأنيث المقصورة وردتْ له قراءة من غير العشر تؤيد صرفه أو جواز صرفه ويؤيد جواز صرفه أيضا لغة لبعض بنى تميم.

ونستنتج من هذا أيضا أن ما ورد من اشعار وأرجاز وكلام منثور صرف فيه المنتهى بالألف المقصورة فهو مقبول وفصيح وليس بخطأ ، أو بضعيف ، أو بردئ حملاً على استعمالات القراءات الواردة عن أبى حيوة ، وعيسى بن عمر.

ولا يعنى هذا البتة أن ما ورد من قراءات القرآن بمنع صرف مثل هذه الألفاظ أنه غير مقبول ، بل هو مقبول ، وهو أصل الباب ، ولكننا نتحدث عن حكم ما ورد ، مصروفاً هل نرفضه كلية أم نجيز قبوله ، واستعماله شذوذاً برغم كثرته ؟!!

وكثرة الاستعمال وحاجاتنا الحياتية تبيح بحق صرف جميع ما منع من الصرف فى الاختيار ، والاضطرار ، وعند إيثار التخفيف أو مراعاة الانسجام الموسيقى للكلام.

ب ـ المنتهى بألف التأنيث الممدودة : ـ

أشيـــــاء:

فى قوله سبحانه : "يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إنْ تُبْدَ لكم تسؤكم" المائدة ١٠١.

لقد وردت لفظة "أشياء" فى هذه الآية ممنوعة من الصرف ، ومجرورة بالفتحة فما السر فى ذلك؟

هل السر فى ذلك أن لفظة "اشياء " من الألفاظ المنتهية بألف التأنيث الممدودة ووزنها"فعلاء" أو "لفعاء" أم أنّ هذه اللفظة ليست على وزن فعلاء أو "لفعاء" ولكن السر فى منعها من الصرف هو ورود القرآن الكريم بكثير من الأداءات العربية غير المرفوضة من

كثير من فصحاء العرب ، ومن هذا منع صرف الألفاظ المصروفة ، وهو أسلوب ورد عن العرب وكان أحياناً ـ شعراؤها يستعملونه فى شعرهم ، ولا يجدونه مرفوضاً؟؟ وعلى هذا يكون القرآن الكريم أنموذجاً تاريخياً لكل الأداءات الصحيحة المقبولة عند كثير من العرب الفصحاء.

أما أن رغبة العربى فى إيثار التخفيف ، ونفوره من أىّ لون من ألوان الثقل هو السبب الرئيسى فى صرف بعض الكلمات أى تنوينها ، ومنع بعضها من الصرف، أى منعها من التنوين ...؟

لقد جمع ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف فى المسألة رقم ١١٨ أكثر ما عند النحويين الكوفيين والبصريين حول هذه اللفظة من حيث أصلها ، ووزنها وبناء عليه اختلفوا فى القول بصرفها أو بمنعها من الصرف فمن قال من الكوفيين بأنّ وزنها "أفعاء" والأصل "أفعلاء" منعها من الصرف ، ومَنْ قال منهم بأن وزنها أفعال صَرَفها ومن قال من البصريين إن وزنها "لفعاء" ، والأصل "فعلاء" منعها من الصرف.

لكن حقيقة الأمر فى حتمية وزن هذه اللفظة على "لفعاء" أو "فعلاء" أو "أفعاء" ، أو أفعلاء".

ورفضهم لوزن "أفعال" هو شىء واحد ـ فيما أعتقد ـ هذا الشىء هو ورود هذه اللفظة فى القرآن الكريم ممنوعة من الصرف قولاً واحداً ، وقراءة واحدة ، وليس معها أى قراءة سبعية أو عشرية ، أو غير ذلك ، أو رواية أو وجه ، أو طريق يصرفها.

فكان لزاماً عليهم البحث عن سبب يحملون عليه منع هذه اللفظة من الصرف ، وبخاصة أنهم وصفوا ـ فى قواعدهم بمنع صرف الألفاظ المصروفة بأنه خروج عن الأصل والقرآن الكريم ـ بناء على اعتقادهم هذا ـ ينبغى أن يحمل على أفصح اللغات وأشهرها وأقواها ، وأعرفها ، دون أنكرها وأضعفها ، وأجهلها.

وقد نسى النحاة أنّ القرآن الكريم بكل قراءاته يعد نموذجاً صادقا ، وتمثيلاً دقيقاً لما كان عليه حال اللغة العربية فى أكثر جوانبها ، من غير وصم ، أو وسم ، إبّان فترة ما قبل نزوله ، وفترة نزوله وما بعد ذلك بقليل.

وعندى أن مسألة التمييز بين مستويات الأداء اللغوى آنذاك هى من فعل المشتغلين بصناعة النحو ، وأن اسس هذا التمييز دخلها شىء من القصور ، وجاءت نتائجها مجحفة.

وإيمانا من كثير من الباحثين المحدثين بحقيقة وزن أشياء على "أفعال" وأنها جمع وليست مفردة ، وأنها مصروفة ، أو من الكلمات التى ليس فيها علتان ، أو علة تقوم مقام علتين ـ عند النحاة القدماء ـ أقول : إيماناً من الباحثين المحدثين بذلك حاولوا أن يجدوا مبرراً لهذا المنع الذى جاءت عليه ههذ اللفظة فقالوا : "إن سبب منع "أشياء" من الصرف ، وقوعها فى القرآن الكريم فى سياق تتوالى فيه الأمثال ، فيقال عند صرفها فى غير القرآن : لا تسألوا عن أشياء إنْ ولا يخفى ما فيه من ثقل عند تكرار المقطع "إن" بعد تنوين "أشياء" ورأى باحثون محدثون آخرون رأى بعض القدماء كالكسائى الذى رأى ان سبب منع لفظة "أشياء" هو شبهها هى خاصة بلفظة "حمراء"

فيعد منعها هنا منعا سماعيا للشبه "وليس للتوهم ، حيث إن لفظة توهم ليست من التخريجات المقبولة فى الدراسات القرآنية ، راجع ذلك فى كتاب : من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس ص ٢٧ وكتاب : التطور اللغوى د.رمضان عبد التواب وكل هذا جيد ، ومقبول ، لكن الأمر عند كثير من الباحثين المحدثين والمعاصرين لايزال يحتاج إلى تعليل قوىّ غير القول بالثقل أو القول بالشبة ، لأنهما تعليلان يمكن نقضهما.

والذى أراه فى هذا كله أن التعليل بأن هذه اللفظة منعت من الصرف بسبب محاكاة استعمالات العرب فى منعهم لبعض الألفاظ المصروفة ، وأنه استعمال قليل ومقبول على قلته فى بعض الاستعمالات ، والدليل على ذلك وروده فى هذه اللفظة ، وأن هذا التفسير جيد مقبول.

وأن القول بان سبب المنع هنا هو النفور من الثقل فى توالى وتكرار مقطعين ثقيلين ، هو قول جيد ، لكنّ هناك سؤالاً مؤداه هل ليس فى القرآن الكريم تراكيب تكررت فيها مقاطع أدت إلى الثقل؟

والحقيقة هى أن القرآن الكريم ـ بقراءاته المختلفة ـ يعد ـ فى رأى ـ أنموذجاً لواقع اللغة العربية قبل وحال نزوله فلا بد أن يكون فيه من هذا الواقع أشياء وأشياء وأن يتفرد عن هذا الواقع بأشياء وأشياء.

ولقد وردت فى القرآن الكريم تراكيب يمكن تسميتها ثقيلة ولكنه ليس الثقل المرفوض عندنا ، لاختلاف معايير الرفض والقبول.

فعندنا أن مثل هذا الاستعمال ليس مرفوضاً ، لأنه يعد دليلاً على ورود منع صرف المصروف فى كلام العرب ، وهناك نماذج شعرية كثيرة تؤيد ذلك ، والقول بأنها ضرورة ليس وجيهاً ولا منعاً كما أن وروده فى القرآن الكريم يعد مؤشراً على عدم خطئه ، مثله فى ذلك مثل صرف الممنوع من الصرف وإن كان الأخير اكثر ، ودواعى استعماله عندنا تتزايد ومؤشرات وروده فى الاستعمالات القرآنية وأشعار العرب ولغاتهم كثيرة وكثيرة.

ج - صيغة منتهى الجموع :

قال المبرد : وأماما كان من الجمع على مثال مفاعل ، ومفاعيل نحو مصاحف ، "ومحاريب" ، وما كان على هذا الوزن نحو : فعالل وفواعل وأفاعيل ، وكل ما كان مما لم نذكره على سكون هذا وحركته وعدده فغير منصرف فى معرفة ولا نكرة.

وإنما امتنع من الصرف فيهما لأنه على مثال لا يكون عليه الواحد والواحد هو الأصل ، فلما باينه هذه المباينة ، وتباعد هذا التباعد فى النكرة ، امتنع من الصرف فيها ، وإذا امتنع من الصرف فيها فهو من الصرف فى المعرفة أبعد.(٦١)

وهذا الكلام نموذج بسيط من كلام كثير مشابه له ، ومع أنه فى ظاهرة قوى فى سوق قاعدة هذا الباب أو هذه الجزئية من الباب إلا أننا لن نقضه إلا من خلال عرض نماذج محددة من استعاملات القرآن وقراءاته لمنتهى الجموع وملحقاته.

قال تعالى :

١- إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً[٦٢] قال الفراء : كتبت "سلاسل" بالألف وأجراها بعض القراء لمكان الألف التى فى آخرها ، ولم يجرها بعضهم ، وقال الذى لم يجر : العرب تثبت فيما لايجرى الألف فى النصب فإذا وصلوا حذفوا الألف ، وكلّ صوابٌ ، ومثل ذلك "كانت قواريراً" أثبت الألف فى الأولى لأنها رأس آية ، والأخرى ليست بأية ، فكان ثبات الألف فى الأولى أوقى لهذه الحجة ، وكذلك رأيتهافى مصحف عبد الله ، وقرأ بها أهل البصرة وكتبوها فى مصاحفهم كذلك ..."[٦٣]

وقال الأخفش : سمعنا من العرب مَنْ يصرف هذا وجميع ما لاينصرف وقيل : إنما صرفه لأنه وقع فى المصحف بالألف ، فصرفه على الإتباع لخط المصحف ..."[٦٤]

وأكد على مثل ذلك أبو حيان مستأنساً بقول بعض الرجاز :

والصرف فى الجمع أتى كثيراً ∴ حتى ادّعى قومٌ به التخييرا[٦٥]

٢- وفى قوله تعالى : كانت قواريراً ، قوارير من فضة[٦٦] وردت القراءات السبعية بصرف الأولى ، ومنع الثانية من الصرف ووردت القراءات السبعية بصرف الأولى والثانية قال الرضى فى تعليقه على آيات سورة الإنسان السابقة : قال الأخفش:إن صرف ما لاينصرف مطلقاً أى فى الشعر وغيره لغة الشعراء ، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لاينصرف فتمرن على ذلك ألسنتهم ، فصار الأمر إلى أن صرفوه فى الاختيار أيضاً : وعليه حمل قوله تعالى : "سلاسلاً ،

وأغلالا[٦٧] وقواريراً" وقال الكسائى : إن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم[٦٨] إلا أفعل منك وتحدث صاحب الإنصاف[٦٩] عن هذه المسألة ـ مسألة صرف 'أفعل منك" وعدم صرفها باستفاضة ، ومما قاله فى الرد على منع الكوفيين صرفها قوله : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز صرفه لأن الأصل فى الأسماء كلها الصرف ، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ؛ فإذا اضطر الشاعر ردَّها إلى الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التى دخلت عليها ، قال أبو كبير الهذلى :

ممن حملن به وهُنّ عواقدٌ ∴ حُبُكَ النِّطَاق فَشَبَّ غير مُهَبَّل

فصرف "عواقد" وهى مالا ينصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل... وغير ذلك مما لا يحصى كثرة فى أشعارهم[٧٠]

ثم يقول : ... ثم إذا جاز عندكم فى ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف ـ وهو عدول عن الأصل إلى غير أصل ـ فكيف لايجوز صرف ما أصله الصرف ،وهو رجوع عن غير أصل إلى أصل وهل منع ذلك إلا رفض القياس وبناء علىغير أساس.[٧١]

وهناك مواضع كثيرة ورد فيها صرف "أفعل" إذا انتقل من الوصفية إلى الاسمية حيث ذكر سيبويه أن العرب صرفت بعضاً من كلمات جاءت على وزن "أفعل" اسماً مثل : "أجدل" ، و"أخيل" وأفعى فتقول مررت بأجدلٍ ، وأخيلٍ...".

٣- متكئين على رفرفٍ خضر ، وعبقرىٍّ حسانٍ.[٧٢]

قرىء : رفارف ، عباقرىَ ، فى الشواذ ، وفى الشواذ أيضاً قرىء بتنوين "عباقرىٍّ" والجميع على عدم تنوين "رفارف" ونشأ الخلاف بين النحاة فى قبول أو رد قراءة "عباقرىَ" بتشديد الياء وتنوينها.

قال الفراء : الرفارف قد يكون صوابا ، وأما العباقرى فلا ؛ لأن ألف الجماع لا يكون بعدها أربعة أحرف ولا ثلاثة صحاح.

ويرى الزجاج عدم صحة النسب إلى الجمع إذ كانت الياء[٧٣] ياء نسب منونه فى عباقرى عن مَنْ أجازوا التنوين مستندين إلى قراءة منسوبة إلى النبى ، ونصر بن على ، والجحدرى ، وأبى الجلد ، ومالك بن دينار وأبى طعمة وابن محيصن وزهير الفرقبى.[٧٤]

وأما أبو حاتم فيجيز التنوين ويقبله ويجعله أشبه بكلام العرب قال : ولو قالوا : عباقِرىٌّ فكسروا القاف وصرفوا لكان أشبه بكلام العرب كالنسب إلى مدائن ؛ مدائنىَ.[٧٥]

وأما ترك صرف : عباقرى فشاذ فى القياس ، ولا يستنكر شذوذه فى القياس مع استمراره فى الاستعمال ، كما جاء عن الجماعة : استحوذ عليهم الشيطان وهو شاذ فى القياس مع استمراره فى الاستعمال[٧٦]

ويرى ابن جنى ، وينقل ذلك عن أبى حاتم أن قبول قراءة الرسول أمر واجب ..." يقصد قراءة "عباقرىَ" بالصرف وعدمه[٧٧]

والذى أراه أن هذا كله سببه التوقف فى قبول صرف "عباقرى" على أساس أنها جمع ، قال الزمخشرى : والمنع لاوجه

لصحته ورفض كون الياء للنسب ، لأنها فى جمع ، والأصل أن تكون مفردا!! وهكذا.[٧٨]

وأعجب من هذا كله ما ورد فى الكشاف من أنه : لما منع الصرف "رفارف" شاكلة فى عباقرى ، كما قدينون مالا ينصرف للمشاكلة يمنع من الصرف للمشاكلة أ.هـ. [٧٩]

ومنشأ العجب لدى الكثيرين بسبب هذا الاضطراب فى تحديد الأمور أنصرف الممنوع من الصرف مشاكلة للمصروف أم نمنع المصروف مشاكلة للممنوع من الصرف ؟؟!!

وهذا الاضطراب لا نعدم أمثلة له فى أبواب نحوية متعددة لكننى أرى أن هذا الاضطراب فى توجيه النظائر مرده الاستقراء الناقص الذى أقدم عليه النحويون عند تقعيد القواعد ، فكان تسرعهم فى وضع القاعدة جالباً لهم هذا الاضطراب وهم فى أثناء هذا وذاك ناسون أن اللغة كائن حى متحرك وليس ثبات القواعد وجمودها قادراً على تثبيت هذا الكائن وتجميده عند حد ، أو عند طريقة واحدة فى التعبير على كل مستويات اللغة.

وإذا جاز لناحمل لغة على لغة ـ أى حمل اللغة العربية على غيرها من اللغات ـ برغم أن المحققين يمنعونه[٨٠] ـ إذا جاز لنا ذلك فإننا نقول إن فى كثير من اللغات ألفاظاً تموت وألفاظاً تستمر ، وفى كثير من اللغات تراكيب وطرقاً فى التعبير تموت وأخرى تستمر وثالثة تولد.

فلم لا نؤمن بوجود هذا فى لغتنا العربية لغة القرآن المجيد ذى القراءات الكثيرة المتعددة ذات الكفاية والشفاء.؟؟

تقبل صرف الممنوع من الصرف الذى على وزن صيغة منتهى الجموع وذلك لكثرة صرف هذه الجزئية من هذا الباب لدى القدماء من العرب الفصحاء ولأن كثيراً من قراءات القرآن وردت بصرفه.

ولأن الحاجة إلى تجويز صرفه ملحة بسبب شيوع ذلك على ألسنة الكثيرين من عامة المثقفين والكتاب وخاصتهم ، ولصعوبة تعليمه بسبب صعوبة قواعده على الشادين والمتخصصين ، ولأن المعنى لا يتأثر كثيراً فى حالة الصرف أو فى حالة عدمه.

٤- وفى قوله تعالى : "فاذكورا اسم الله عليها صوافَّ"(٨١)

قال الفراء : صوافَّ : معقولة ، وهى فى قراءة عبد الله: صوافن وهى القائمات ، وفى قراءة الحسن "صوافى" يقول : خوالص لله.(٨٢)

وفى الكشاف : وعن عمرو بن عبيد : صوافناً بالتنوين ، عوضاً من حرف الإطلاق عند الوقف ولا يقبل أبو حيان من الزمخشرى هذا التخريج للتنوين "فى صوافنا" ويقول : الأَوْلى أن يكون على لغة مَنْ يصرف ما لاينصرف"(٨٣) ولا سيما الجمع المتناهى ، ولذلك قال بعضهم : والصرف فى الجمع..." لكن القرطبى يذكر أن قراءة الجمهور "صوافَّ" بتشديد الفاء وفتحها من صفَّ يصف ، وواحد صواف "صافة" ، وواحد "صوافى صافية" أما ابن مسعود ، وأبن عباس ، وابن عمر ، وأبو جعفر محمد بن على فيقرؤن : "صوافن" بالنون جمع صافنة ، ولايكون واحدها صافناً ؛ لأن فاعلاً لايجمع على فواعل إلا فى حروف مختصة لايقاس عليها

من مثل فارس وفوارس ، وهالك وهوالك ، وحالك وحوالك ، وخالف خوالف والصافنة هى التى قد رفعت إحدى يديها بالعقل لئلا تضطرب ومنه قوله تعالى : الصافنات الجياد وقال عمرو بن كلثوم :

تركنا الخيل عاكفة عليه ∴ مقلدة أعنتها صفونا[٨٤]

ومناسبة الآية وسياقها يتحدث عن كيفية نحر البدن ، أيكون وهى باركة ، أم وهى قائمة مقيدة؟

فقد مرّ رسول الله ﷺ على رجل وهو ينحر بدنته باركة فقال : ابعثها قائمة مقيدة ؛ سُنةَ نبيكم ..." وروى أيضاً أن النبى وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقى من قوائمها لكن مالك بن أنس أجاز نحر البدن معقولة والإفبارکة إذا خاف ألا يقدر عليها ، أو خاف منها أو عليها..."[٨٥]

ومن هنا يتبين لنا عدم وجود خلاف يذكر بين معانى القراءات المتواترة فى قراءة الجمهور بالمنع من الصرف ، وغير قراءة الجمهور بصرفها فى "صوافن" جمع صافنة ،أو جمع "صافن" الذىمنعه القرطبى لأن النص على عدم جواز جمع فاعل على فواعل عندما يكون فاعل وصفاً لمذكر عاقل ،والحديث فى الآية ليس عن العقلاء!!! ثم إن كثيراً من النحاة بَعْدُ قد أجازوا جمع فاعل على فواعل وصفاً لمذكر عاقل أو غير عاقل...!!.

وعلى هذا فإن قراءة صرف "صوافٌ" لتصبح "صوافن" تؤيد جواز صرف، صيغة منتهى الجموع ، يؤيد هذا ما نقلناه من أن أبا حيان خالف الزمخشرى فىالقول بأن قراءة : صوافناً المروية عن

عمرو بن عبيد ، تفيد أن التنوين عوض عن حرف الاطلاق عند الوقف ، ورأى أبو حيان أن هذا تنوين صرف ،وليس تنوين عوض.

وإذا أرُيد المزيد من الكلام الذى يبيح أو يفيد فى إباحة صرف الممنوع من الصرف الذى على صيغة منتهى الجموع فلينظر فى حديث النحويين حول لفظة سراويل "وغيرها وبخاصة رد ابن يعيش على الزمخشرى ، لأن ابن يعيش يرى أن كلام الزمخشرى فى هذه النقطة "يهدم الباب".(٨٦)

وهدم الباب وارد بسبب تناقص علل المنع مع أصول المواد المسموعة.

ثانيا : الممنوع من الصرف لسببين أو لعلتين :

لقد سبق أن أشرنا إلى هذا الموضوع بإيجاز فيما مضى ورغبة منى فى الإيجاز فإننى سوف أشير فقط إلى بعض ما أرى فى كلام النحويين فيه خللاً أو قصوراً أو تمحلاً واضحاً فى القول بمنع صرفه وابتعادهم عن تجويز صرفه ، وذلك من خلال ما يأتى :

١- العدل :

منع النحويون الألفاظ التى فيها العلمية والعدل او الوصفية والعدل مثل عمر ، وزحل ، ومثنى ، وثلاث ورباع.

وليس لدى النحويين دليل لغوى واحد من استعمالات العرب على وجود العدل فى مثل هذه الألفاظ حيث يقول النحويون إن عمر معدولة عن عامر ، ومثنى معدولة عن اثنين اثنين ... وهكذا(٨٧)

وكل ما قالوه فى هذا مرده للمنطق والعلة ، ولم يقل به أحد من العرب القدماء الذين نحاكى نطقهم لمثل هذه الألفاظ.

وإن النحاة قد أصروا على صحة اطراد القاعدة بعللها ، ولأنهم لن يجدوا مع العلمية فى "عمر" و "زمر" "وزحل" وغيرها سببا آخر لمنع الصرف لجاوا إلى ما يسمونه" العدل" قالوا : إن عمر معدول عن عامر على زنة فاعل أى أن فُعَل معدولة عن فاعل ، وأن العرب أرادوا أن يدلوا على هذا العدول ويرشدوا إليه فمنعوا "عمر" ... وأمثالها المسموعة لتكون دليلا على هذا.

قال علماؤنا المحققون المعاصرون والمحدثون إن كل ما قيل فى العدل وتعريفه وتقسيمه ، وفائدته ، مصنوع متكلف ، ولا مرد لشىء فيه للسماع ؛ لأن العرب استخدمت الصيغتين المعدولة والمعدولة عنها فصرفت واحدة ، ومنعت أخرى من غير ما تعرف ما اصطلح عليه النحاة من القياس والعلة ، والفلسفة والمنطق.(٨٨)

ثم إن المعنى فى اللفظتين واحد ليس لأحدهما معنى يخالف الأخرى فلفظة "عمر" هى نفسها لفظة "عامر" وكذلك "زحل" و"زاحل" وكذلك مثنى واثنين اثنين وثلاث وثلاثة ثلاثة و...".

ولا يرى النحاة فائدة فى العدل التحقيقى مثل مثنى وثلاث وسحر وأخر أو العدل التقديرى كما فى مثل : "عمر" و"زفر" إلا الرغبة فى التخفيف والاختصار(٨٩)

ويتعجب بعض الباحثين المعاصرين من علة العدل التى منع النحاة بناءً عليها بعض الألفاظ من الصرف بقوله : غريب أمر هذا العدل !! وذلك تعليقا على قول صاحب شرح الكافية : وكل معدول

للعلمية فعدله باق إلا سحر وأمس في لغة بني تميم فإن عدولهما يزول بالتسمية فينصرفان[٩٠] ..."!!

وفي قراءات القرآن الكريم عون للنحويين على ما قالوا وذلك في "مثنى وثلاث ورباع" لكنه عون محدود فقط بهذه الألفاظ في هذه المواضع من القرآن من عدم مجيء قراءات أخرى بصرفها.

وفي القرآن الكريم وقراءاته عون لي على القول بورود الصرف للكلمات المعدولة والمعدولة عنها وذلك في لفظة : "طوى"[٩١] وسيأتي الحديث عنها هنا ولفظة "سوى" ولفظة "عزير" فقد قرئت "طوى" بالتنوين وبغير التنوين في السبع[٩٢] ومن حجج الذين نونوا انها على لغة من يصرفون جميع ما لاينصرف[٩٣] ومن حجج الذين منعوا التنوين أنها ممنوعة من الصرف لأنها معدولة عن "طاو" كعمر عن عامر وزفر عن زافر.

يقول مكي القيسي .. والقراءتان حسنتان ، غير أني أوثر ترك الصرف ؛ لأن الحرميين ... وأبا عمرو عليه ، واختار أبو عبيد التنوين ، وخالفه ابن قتيبة فاختار ترك التنوين.[٩٤]

وقبل هؤلاء قال الفراء: "فأما "طوى" بالضم فالغالب عليه الانصراف" لكننا فيما مضى لاحظنا ان منع صرف طوى" بسبب العلمية وألف التأنيث[٩٥] المقصورة وهنا لاحظنا ان منع صرفها هو بسبب العلمية والعدل وعلى هذين الاساسين فإن صرفها بجعلنا نجيز صرف ما منع للعلمية والعدل أو للعلمية وألف التأنيث المقصورة.

وأما لفظة "سوى"[٩٦] فاختلاف القراء هو حول ضم السين وكسرها وإجماع القراء العشرة على تنوينها.

لكنّ هناك قراءة أخرى قرأ بها الحسن بعدم تنوين "سوى"[٩٧] قال ابن جنى : ترك صرف "سوى" ها هنا مشكل ، وذلك أنه وصف على فعل بضم ففتح ، وذلك مصروف عندهم.[٩٨]

وقال غيره منع صرفه للعدل ، وقال الجمهور إن منع الصرف ليس بسبب العدل ، ولكنه إجراءً للوصل مجرى الوقف.[٩٩]

ونحن يستوى عندنا أن يجيء فى هذه اللفظة تنوين أولا يجيء والعلة الحقيقة هى ورود السماع بهذا وذاك، والمعنى لايتغير بالتنوين كما أنه لايتغير بغيره ، فالأداء ان عندنا مقبولان ، من غير بحث عن علة ورود ذاك أو علة ورود هذا لأننا لا نقول بعلة العدل فى الألفاظ التى لم تنون عند النحويين بسبب العلمية والعدل أو الوصفية والعدل ، ولكننا نقول إن مثل هذه الألفاظ وردت غير منونة عن العرب ، ويجوز تنوينها بناء على القليل فى استعمالها منونة ، وبناء على هذا فقضية العدل فى باب الممنوع من الصرف تُعد من التعليلات الذهنية التى لا تفيد نطقاً ، ولا تثبت أمام النقض ، وليس من الإنصاف حشو كتبناالتعليمية بها.

وأمالفظة "عزير"[١٠٠] فقد قرئت بالصرف وبعدمه ، فقد قرأ عاصم والكسائى ويعقوب بالتنوين وكسره حالة الوصل ، وقرأ الباقون بغير تنوين قالوا : التنوين على أنه عربى ، وبغير التنوين على أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.[١٠١]

وقال ابو عبيد هو أعجمى خفيف فانصرف مثل نوح ولوط ، وهود وليس قوله بمستقيم ، لأنه على أربعة أحرف وليس بمصغر ، وإنما هو على صورة المصغر مثل سليمان.[١٠٢]

وقيل هو للعلمية والعدل ، وقيل منع من الصرف لالتقاء الساكنين لكنهم رفضوا أن يكون سبب المنع هو وصفة بلفظة "ابن" لأنها عند الجمهور "خبر" وليست صفة.

٢- العجمة

الألفاظ الممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة وضع لها النحويون ضوابط محددة بعدما وضعوا ضوابط محددة للأسماء الأعجمية لكن الخفة والثقل كانت دائماً مهمة عند صرف بعض الألفاظ الأعجمية أو فى عدم صرفها ، وكأن الثقل فى نطق هذه الألفاظ الأعجمية أو فى نطق بعضها تسبب فى عدم تنوينها ، وكان الأحرى أن تنوّن لتخفَّ فى النطق والذى يمكن تصوره فى قضية العجمة المانعة من الصرف هو ان واضعى القواعد ربطوا بين ورود بعض الألفاظ الأعجمية ممنوعة من الصرف فحكموا بمنعها ثم فصلوا القول فيما ورد منه غير منون ثنائيا أو ثلاثيا ساكن الوسط فورد عنهم إباحة صرفه وبين بعض الألفاظ الأعجمية التى وردت فى استعمالات العرب مصروفة فجعلوها من الأعجمى الذى كثر استعماله فى اللسان العربى فأصبح كالعربى إما لتشابه وزنه مع أوزان العرب مثلى منكر ونكير ، وإما لأنه ستعمل كثيراً فى اللسان العربى فبحثوا له عن علل أخرى تسمح بصرفه مثل "ديباج ، وفيروز ، ولجام".

والحقيقة أن الحديث عن الأعجمى مهم جداً برغم تشعب الموضوعات التى تندرج تحته ، وقد تحدث عنه باحثون كثيرون فى

جوانب عديدة والذى يعنينا من هذا كله هو إيجاد إجابة عن سؤال مؤداه هل تدخل الألفاظ الأعجمية باب الممنوع من الصرف أم تدخل باب المبنيات أم هى شركة بينهما أم أنها تدخل باب الأسماء المعربة إعراباً تقديرياً؟

والذى أراه أن هذه الألفاظ الأعجمية تدخل تحت ما يعرب بحركاتٍ مقدرة إذا دعت ضرورة نطقها إلى ذلك أما ما ورد فى القرآن وقراءاته غير منون ومجروراً بالفتحة فهذا استعمال قرآنى معجز جاء ليناظر استعمالات العرب لمثل هذه الألفاظ الشائعة فى بيئاتهم حيث يجوز أنْ يحمل على ما يجوز من استعمالات فى نطق مثل هذه الألفاظ بالتنوين والجر بالكسرة فى غير القرآن وبعدمه ، وأما فى القرآن فيؤخذ نص ماورد به ، مع تجويز غيره فى غير القرآن وقراءاته.

وقد حوى القرآن الكريم أعلاماً أعجمية كثيرة ، وقد تخصصت مؤلفات فى ذكر إحصاء ما فى القرآن من ألفاظ أعجمية.

لكن قراءات القرآن لم تحمل لنا خلافا يذكر ... أو تعدداً فى قراءة الأعلام الأعجمية فى القرآن حيث إن الظاهرة العامة لورود هذه الأعلام أنها قرئت ممنوعة من الصرف ، اللهم إلا ألفاظاً معدودة صُرِفتْ أوجاءت القراءات بصرفهاوبعدم صرفها ومن ذلك :

أ- عزير(١٠٣)

حيث قرئت بالصرف ، وقرئت بعدم الصرف كما مضى وقد قيل حولها كلام كثير منه أنها مصروفة مع أنها أعجمية إلا أن أعجميتها لم تمنع صرفها لخفتها فى النطق ، وقد مضى الحديث عنها.

ب - والْيسع[١٠٤]

ففى إتحاف فضلا البشر: واختلف فى "اليسع" هنا والأنعام وفى "ص" فحمزة ، والكسائى ، وخلف بتشديد اللام المفتوحة ، وإسكان الياء فى الموضعين ، على أن أصله "ليسع" "كضيغم" ، وقد تنكره ، فدخلت "أل" للتعريف ، والباقون بتخفيفها ، وفتح الياء فيها ، على أنه منقول من مضارع "وسع" ، وقرأ الجمهور : واليسع . كأن "أل" أدخلت على مضارع "وسع" وقرأ الأخوان : "والليسع" على وزن "فيعل" كالضيغم ، واختلف فيه : أهو عربى أم أعجمى ، فأما قراءة الجمهور وقول من قال إنه عربى فقال : هو مضارع سمى به ، ولا ضمير فيه ، فأعرب ، ثم نكر وعرف بأل وقيل : سُمى بالفعل كزيد ، ثم دخلت أل زائدة شذوذاً ولزمت كما لزمت فى "الآن"[١٠٥]

لكن أبا علىّ الفارس يقول عن الأعجمى ، فكيف يكون اعجميا ثم تدخل عليه "أل"[١٠٦]

ولو بعث أبو على الفارسى ـ رحمه الله ـ لشاهد آلاف الكلمات أعلاماً وغير أعلام من الأعجمى المبدوء بـ أل ، ولا يجد الناس غرابة اليوم فى ذلك ، وكأن والفهم اليومى ، وكثرة استخدامهم لها جعلها أمراً عادياً.

وهذا أمر تنبه له قدامى اللغويين العرب فتحدثوا عن الألفاظ التى استعارتها العربية من لغات العجم بأى طريقة من طرق الاتصال بين لغات العرب ولغات العجم ، فأصبح للعربية الحق فى التصرف فى كثير من هذه الألفاظ بل وإخضاعها لنظم العربية إفرادا وتركيبا وتصريفا أحيانا.

٣- التأنيث :

لقد نص النحاة رحمهم الله على أن العلم المؤنث يمنع من الصرف قولا واحدا - برغم دخول الصرف الى كثير من الاعلام المؤنثة وكانت ردود النحويين على صرف الأعلام المؤنثة بأن ذلك بسبب كونها ثلاثية ساكنة الوسط مثل هند ، ودعد وغيرها .

أو بسبب حاجة الوزن في الشعر الى غير ذلك .....(١٠٧)

أما أسماء الأرضين والقبائل والبلدان والمدن والأماكن والأحياء

فقد اضطربت أقوال النحاة حولها اضطرابا بينا حيث وردت ألفاظ من هذا النوع فصرفها بعضهم وكانت حجته أن هذه الألفاظ مقصود بها مذكر ، ومنعها آخرون من الصرف وحجتهم أن معناها مؤنث .

قال سيبويه : باب أسماء الأرضين اذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة ، وكان مؤنثا ، أو كان الغالب عليه المؤنث كعمان فهو بمنزلة " قدر وشمس ودعد " وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله عز وجل " اهبطوا مصر " انما أراد مصر بعينها ، فان كان الاسم الذى على ثلاثة أحرف أعجميا لم ينصرف ، وان كان خفيفا ...(١٠٨) الخ .

وقال المبرد في المقتضب :" وأما البلاد فانما تأنيثها على أسمائها ، وتذكيرها على ذلك ، تقول : هذا بلد ، وهى بلدة ، وليس بتأنيث الحقيقة وتذكيره كالرجل والمرأة .

فكل ماعنيت به من هذا بلدا ، ولم يمنعه من الصرف مايمنع الرجل فاصرفه . وكل ماعنيت به من هذا بلدة فامنعه من الصرف ، فيمنعه من الصرف مايمنع المرأة ، ويصرفه مايصرف اسم المؤنث "(١٠٩)

وقال الرضى : وأما أسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب

وبغداد ، وخراسان ونحو ذلك ، وان لم يكن فالأصل فيها الاستقراء فإن وجدتهم سلكوا في صرفها ، أو ترك صرفها طرايقة واحدة فلاتخالفهم ، كصرفهم ثقيفا ، ومعدا وحنينا ودابقا ، وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان ، فالصرف في القبائل بتأويل الأب ان كان اسمه كثقيف أو الحى " وفي الأماكن بتأويل المكان والموضع ونحوها ، وترك الصرف في القبائل بتأويل الأم ان كان في الأصل كخندق أو القبيلة وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما . وان جوزوا صرفها وترك صرفها كثمود وواسط وقريش فجوز صرفها أيضا " (١١٠)

ان الرضى وقبله سيبويه والمبرد قد وضعا قواعد عامة لهذه الشرائح والأنواع من الألفاظ وجعلوا سندهم الأساسى في ذلك الحمل على اللفظ أو الحمل على المعنى ، غير أن ذلك يعين كثيرا في تحقيق هدفنا من هذا البحث وهو صحة صرف مثل هذه الألفاظ وجواز ذلك مثل جواز منعها من الصرف ، فمن صرف فلا تثريب عليه ومن لم يصرف فلا تثريب عليه أيضا ، أما مسألة البحث عن سبب للمنع من الصرف أو البحث عن سبب للصرف فهو أمر قد اضطروا اليه – في اعتقادى – بسبب قولهم سلفا بحتمية منع العلم المؤنث لفظا أو لفظا ومعنى أو معنى فقط .

ثم عندما وجدوا الفاظا تخالف هذه القاعدة حملوا على اللفظ وحملوا على المعنى وتأولوا .....

كل ذلك لتستقيم قاعدة منع العلم المؤنث من الصرف وجوبا ولو أنهم نصوا على صحة المنع من الصرف وصحة الصرف لورودهما عن العرب لما كان هذا الخلاف أو هذا الحمل على اللفظ أو على المعنى ولما كان هذا التأويل وهذا التخريج ....

وسوف نرى ذلك واضحة من خلال عرض النماذج الاتية من القـــرآن الكريم وقراءته :

١- **قال سبحانه : اهبطوا مصرا " البقرة آية ٦١ .**

قال الفراء : كتبت بالألف وأسماء البلدان لاتنصـــرف خفـــت أو ثقلت ، وأسماء النساء اذا خف منها شئ جرى اذا كـــان علـــى ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن ، مثل دعد وهند وجمـــل ، وانمـــا انصرفت اذا سمى بها النساء لأنها تردد ، وتكثر بها التســـمية ، فتخف لكثرتها ، وأسماء البلدان لاتكاد تعود ، فان شئت جعلـــت الألف التى في " مصرا " ألفا يوقف عليها. فاذا وصلت لم تنـــون فيها ، كما كتبوا " سلاسلا وقواريرا " بالألف"(١١١).

ثم قال الفراء : وأكثر القراء على ترك الاجراء فيهما وان شـئت جعلت المصر غير المصر التى تعرف ، يريد اهبطوا مصـــــرا من الأمصار ، فان الذى سألتهم لايكون الا في القرى والآمصار والوجه الأول أحب الى ، لأنها في قراءة عبـــد الله :" اهبطـــوا مصر " بغير ألف " (١١٢)

وكما مضى فكل كلام الفراء ومحاولاته لتبرير صرف "مصـــرا" هنا وجمعها مع " سلاسل وأغلال في حكم واحد " سببه الرئيـــس هو قوله بمنع صرف مثل هذه الألفاظ ولو أنه أباح صرفها فـــي الاختيار لورود القرآن بذلك ولأن هناك من العرب من يصـــوف جميع غير المنصرف لو فعل ذلك لما كان عليه تثريب أو لوم .

٢- قال سبحانه : لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنيـــن اذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغنى عنكم شيئا " التوبه ٢٥ .

قال الفراء : حنين : واد بين مكة والطائف ، وجرى حنين لأنـــه اســم لمذكر ، واذا سميت ماء أو واديا أو جبلا باسم مذكر لاعلة فيه أجريته .

من ذلك : حنين ، وبدر ، وأحد ، وحراء ، وثبير ، ودابـــق ، وواســط وربما جعلت العرب واسط وحنين وبدر اسما لبلدته التى هو بها ، فـــلا يجرونه وأنشدنى بعضهم :

نصروا نبيهم وشدوا أزره

بحنين يوم تواكل الأبطـــال (١١٣)

٣- وقال سبحانه :

أ) كذب أصحاب الأيكة المرسلين . الشعراء ١٧٦

ب) وثمود وقوم لوط وأصحاب الأيكة ص١٣

ج) وأصحاب الأيكة وقوم تبع . ق١٤

د) وان كان أصحاب الأيكة لظالمين . الحجر ٧٨ .

جاء في النشر : ج٢/٣٣٦ : واختلفوا في أصحاب الأيكة فـــي سورة الشعراء وفي سورة ص : فقرأهما المدنيان وابـــن كثـــير وابن عامر بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلـــها ولاهمـــزة بعدها وبفتح تاء التأنيث في الوصل مثل حيوة وطلحة ، وكذلـــك رسما في جميع المصاحف .

وقرأ الباقون بألف الوصل مع اسكان اللام ، وهمـــزة مفتوحـــة بعدها ، وخفض تاء التأنيث ".

واتفقوا على حرفى الحجر وق أنهما بهذه الترجمـــة ، لاجمـــاع المصاحف على ذلك .

قال ابن قتيبة : من فتح التاء جعله اسما للبلدة ، فلـــم يصرفـــه للتعريف والتأنيث ووزنه فعلة . (١١٤)

" ومن خفض التاء جعله معرفة بالألف .. وأصله أيكـــة اســـم لموضع فيه شجر ودوم ملتف ".(١١٥) وقـــال الزمخشـــرى : قرئ (أصحاب الأيكة) بالهمز وبتخفيفها ومـــن قـــرأ

بالنصب ، وزعم أن " ليكة " بوزن ليلة ، اسم بلد فتوهم قاد اليه خط المصحف ، حيث وجدت مكتوبة في ص والشعراء بغير ألف ، وفي المصحف أشياء كثيرة كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه(١١٦) .

لكن أبا حيان يقول : فأما قراءة الفتح فقال أبو عبيد : وجدنا في بعض التفسير أن ليكة اسم للقرية ، والأيكة : البلاد كلها ، كمكة وبكة ، ورأيتها في مصحف عثمان في الحجر و "ق" الأيكة ، وفي الشعراء و ص " ليكة " وأجتمعت مصاحف الأمصار كلها على كتابتها في غير ذلك ولم تختلف (١١٧) .

لكننا اذا رجعنا الى المبرد لوجدناه يطعن في القراءة ، ويوافقه على ذلك ابن قتيبة والزجاج وأبو على الفارسى والنحاس وتبعهم الزمخشرى حيث وهموا جميعهم القراءة ، ولحنوها .(١١٨)

ويدافع – بصدق – أبو حيان عن نافع قارئ هذه القراءة الذى قرأ على سبعين من التابعين وهم عرب فصحاء ، ثم ان هذه القراءة تعتبر قراءة أهل المدينة قاطبة كما أن ابن كثير قرأ على سادة التابعين ممن كان بمكة ، وقد قرأ عليه امام البقرة أبو عمرو بن العلاء ووثقه هو وغيره .

وأما كون هذه المادة مفقودة في لسان العرب فان صح ذلك كانت الكلمة أعجمية ، ومواد كلام العجم مخالفة في كثير من مواد كلام العرب ، فيكون قد اجتمع على منع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث .

فماذا عن قراءة الصرف في هذه الكلمة مع اعتبار " أل " جزءا من الكلمة ؟ .

هل نحكم بشذوذها ؟ أم نجيز صرفها مثل بقية جميع الألفاظ الممنوعة من الصرف ؟

٤- وقال سبحانه :

أ) ألا ان ثمود كفروا ربهم ألا بعدا لثمود . هود ٦٨

ب) وعادا وثمود وأصحاب الرس . الفرقان ٢٥

ج) وعادا وثمود وقد تبين لكم من مساكنهم . العنكبوت ٣٨

د) وثمود فما أبقى . النجم ٥١

اختلفوا في : ألا ان تحود " في سورة هود والفرقان وعادا وثمود في سورة العنكبوت : ونمود وقد تبين " في النجم : وثمود فما أبقى " .

فقرأ يعقوب وحمزه وحفص " ثمود " في الأربعة بغير تنوين وانفقهم أبو بكر في حرف النجم ، وقرأ الباقون بالتنوين ، مصروفا على ارادة الحى.

واختلفوا في ألا بعدا لثمود " فقرأ الكسائى بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقون بغير تنوين مع فتحها (١١٩) .

قال مكى بن أبى طالب في الكشف : وحجة من صرف أنه جعل ثمود اسما مذكرا للأب أو للحى ، فلا علة تمنع من صرفه ، اذ الصرف أصل الأسماء كلها .... (١٢٠) .

وحجة من لم يصرف أنه جعله اسما للقبيلة ، فمنعه من الصرف لوجود علتين فيه ، وهما التعريف والتأنيث وتفرد الكسائى بصرف قوله: ألا بعدا لثمود " جعله اسما للحى أو للأب ، ولم يصرفه الباقون ، جعلوه اسما للقبيلة ، وما عليه الجماعة ، في ذلك كله هو الاختيار اذ القراءتان متساويتان "(١٢١)

ومعنى هذا أن ورود القراءات السبعية بالصرف وبعدم الصرف وورود القراءات غير السبعية بالصرف وبعدمه ايضا جعلت مكيا يساوى بين القراءتين على هذا . فالصرف في مثل هذه الألفاظ يشبه عدم

الصرف ، ومع أن كثيرا من النحويين يساوون بين الصرف وعدمه في مثل هذه المواضع ، الا أننا نرى عند بعضهم رغبة في الحمل على المعنى في مثل هذه المواضع ، قال بذلك سيبويه ووافقه صاحب التسهيل عندما قال :" صرف أسماء القبائل والأرضيين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى ، فان كان أبا ، أو حيا ، أو مكانا أو لفظا صرف ، وان كان أما أو قبيلة ، أو بقعة أو كلمة أو صورة لم يصرف ...

ثم قال : وقد يتعين اعتبار القبيلة أو البقعة أو الحى أو المكان ، وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث (١٢٢) .

ولست أريد السير الى نهاية مايريد صاحب التسهيل ذلك لأن مثل هذه المخارج ماألجأه اليها الا ورود ألفاظ مذكرة ممنوعة من الصرف وتأويلها على اسم أب للقبيلة لايسوغ الا بتقدير مضاف .

وهل كان سيحدث محظور لو قلنا ان مثل هذه الألفاظ يجوز لنا - من غير سبب - صرفها وعدم صرفها كما جاز للعرب - من غير سبب - صرفها وعدم صرفها ؟

والحمد لله رب العالمين

الخاتمة والنتائج

لقد قصدت من خلال الصفحات الماضية أن أصل إلى بعض حقائق مهمة منها :

١- أن تسمية كل ما خالف قواعد النحويين بأنه ضرورة ينبغي أن نغير نظرتنا إليه ونتعامل معه على أنه ليس مرفوضاً تماماً بل هو عون على تيسير قواعد النحو ومن هذه القواعد ، قواعد باب الممنوع من الصرف.

٢- باب الممنوع من الصرف من الأبواب التي امتلأت قواعده بالحشو والتفريعات والتعريفات المسنودة بالعلل الذهنية والأقيسة المهملة والقول بالأصلية والفرعية.

٣- هناك استعمالات كثيرة ولغات صحيحة تصرف جميع الممنوع من الصرف في الشعر وجرت به الألسنة في الكلام ، ولقد ورد القرآن الكريم بقراءاته الشعرية والشاذة بذلك ، وكذلك جاء الشعر بالصرف كثيراً قديماً وحديثاً.

٤- تفاوتت نسب ورود الممنوع من الصرف في القراءات السبعية والشاذة كثرة وقلة فكانت في صيغ منتهى الجموع أكثر منها في المنتهى بألف مقصورة ، وكانت في الأعلام مختلفة أيضاً وكذلك في الصفة مع العلل الأخرى.

٥- أسماء البلدان والقبائل والأرضين وغيرها وردت القراءات بصرفها لكن النحاة تأولوا ذلك الصرف.

٦- أن صرف جميع الممنوع من الصرف ليس محتاجا إلى تأويل أو تخريج بل هو لغة فصيحة موروثة عن العرب ، وقد فعل العرب ذلك مؤثرين للخفة أو حسبما اقتضت ظروف حياتهم ، وهذا لايحتاج إلى البحث عن علل ذهنية أو فلسفية أو منطقية ، ولا يصح أيضا أن نخطئهم.

٧- أن تنوين العلم ـ الممنوع من الصرف ـ هو تنوين صرف وليس تنوين تنكير ، لأن تنوين التنكير ينبغى أن ينحصر فى دائرة المبنيات ومنها أسماء الأفعال ؛ لأن العلم معرفة ، ومن التناقض جعله نكرة.

٨- كثير من الأعلام الأعجمية يجب نقل الحديث عنها من باب الممنوع من الصرف إلى باب المعرب بحركات مقدرة وكذلك الممنوع من الصرف للتركيب المزجى مع علة أخرى.

٩- الممنوع من الصرف لزيادة الألف والنون ورد صرفه كثيرا فى الشعر وهو نادر فى القرآن وقراءاته ومع هذا فليس هناك مانع من صرفه أو القول بجواز صرفه.

١٠- أن مراعاة صالح اللغة ، ويسر وسهولة قواعدها ومراعاة عدم اختلال المعنى كل ذلك يعين على القول بجواز صرف جميع ما منع من الصرف.

١١- أن اللغة العربية ليست منفردة بصيغة "أفعل" وليست منفردة بما يسمى بالممنوع من الصرف الذى كان ظاهرة قديمة فى اللغة العربية ثم انصرف العرب عنه فى كلامهم شيئا فشيئاً على حد قول بعض المستشرقين.

١٢- العلم المؤنث وبخاصة التأنيث اللفظى كأسماء القبائل والأماكن والبلدان وغيرها وردت مصروفه فى القراءات القرآنية مما يجيز لنا القول بصحة صرف جميع الأعلام المؤنثة.

الهوامش والمراجع

١- الضرورة الشعرية فى النحو العربى ـ نقلاً عن كتاب "العلامة الاعرابية فى الجملة وكلاهما للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف ـ مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤م.

٢- اللغة والكلام ـ د/احمدكشك ص ٩٤.

٣- نحو الألفية للدكتور محمد عيد القسم الثانى الجزء الثانى ص ٩٠٥ ـ مكتبة الشباب ١٩٩٢م.

٤- التكملة والذيل والصلة ، لما فات صاحب القاموس من اللغة تأليف : السيد محمد مرتضى الحسينى الزبيدى جـ٥/٩٥ تحقيق مصطفى حجازى ، طبعة أولى طبعة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ، ولسان العرب لابن منظور مادة صرف.

٥- معجم المصطلحات الصرفية والنحوية ـ سمير نجيب اللبدى ص ٣١٩ ـ مطبوعات جامعة الكويت.

٦- شرح المفصل لابن يعيش جـ١/٥٧،٥٨ ، عالم الكتب بيروت ونتائج الفكر فى النحو لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى ـ ص ٨٧ تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ـ منشورات جامعة قاريونس ١٩٧٨م.

٧- لسان العربمادة : صرف والنحو الوافى الأستاذ عباس حسن جـ٤/من ص ٢٠٠-٢٧٨.

٨- السابق.

٩- شرح المفصل جـ١/٥٨.

١٠- شرح كافية ابن الحاجب للرضى الاسترابادى.

١١- شرح اللمع لابن برهان العكبرى ت ٤٥٦ جـ٢/٤٤٥ تحقيق د/ فائز مارس.

١٢- النحو الوافى جـ٤/٢٠٠-٢٠٤.

١٣- شرح المنصل جـ١/٥٨.

١٤- شرح ابن عقيل على ألنية ابن مالك جـ٣/٣٢١ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد الطبعة العشرون ١٩٨٠م ــ مكتبة دار التراث.

١٥- نحو الألفية ، شرح معاصر وأصيل لألفية ابن مالك د/ محمد عيد القسم الثانى ص ٨٨٢ مكتبة الشباب ١٩٩٢م.

١٦- اللغة والكلام ـ أبحاث فى التداخل والتقريب د/أحمد كش ص٥٥.

١٧- شرح المفصل : جـ١/٥٩.

١٨- ذكر محقق كتاب الحجة لابن خالويه أن لابن خالويه كتاباً "اسمه ما ينصرف وما لاينصرف فى القرآن" ذكره ابن خالوية فى كتابه : إعراب القراءات جـ١/٢٣٧-٢٤٦ قال : قال أبو عبد الله وقد تأملت كتاب الله فوجدت فيه مائة وخمسين حرفاً مما ينون ولاينون ، وقد ذكرتها ولم أقتصها ، لأنى تقصيتها فى كتاب أفردته لذلك.

وأنظر : العلامة الاعرابية بين القديم والحديث ص ٧١ اللغة العربية معناها ومبناها دكتور/ تمام حسان ــ ص ٢٣٣ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م.

١٩- العلامة الإعرابية بين القديم والحديث ص ٧١.

٢٠- صحيفة دار العلوم العدد الثانى عشر ديسمبر ١٩٩٨م ــ جهود على الجام اللغوية بحث للدكتور / احمد عفيفى ص ١٢٩ من الصحيفة.

٢١- السابق ص ١٢٠.

٢٢- النحو الوافى جـ٤/٢٣٥.

٢٣- نحو الألفية القسم الثانى الجزء الثالث ص ٢٩٩ ، والنحو الوافى جـ٤/٢٣٥.

٢٤- الضرائر لابن عصفور ص ٨٣.

٢٥- النحو الوافى جـ٤/٢١٥ هامش رقم ٢ ، وكلام الأستاذ عباس حسن هنا ورأيه بعدمحاولة للتيسير أيضا لكنه تيسير لايفيد اللغة بقدر ما يفيد القواعد والمطلوب من هذا هو الإبقاء على التوازن بين ما يفيد اللغة أولاً وبين ما يفيد قواعد هذه اللغة بحيث تقترب هُوَّة المسافة المتباعدة بينهما بسبب كثرة الخيال والافتراضات.

٢٦- اصول النحو د/ محمد عيد مبحث "العلة" ص ١٢٢.

وانظر :

- اوضح المسالك جـ١/٥٣ ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد جـ٢/٣٤٤ ، وشرح المفصل جـ١/٥٨ ، وشرح اللمع جـ٢/٤٧٣.

وانظر :

شرح المفصل جـ١/٥٩-٦٠ والنحو الوافى جـ٤/٢٠٤.

٢٧- ماينصرف ومالاينصرف للزجاج ص ٤٩.

٢٨- السابق.

٢٩- شرح المفصل فى صنعة الاعراب الموسوم بـ "التخمير" لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمى ت ٣١٧ تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثميين ـ دار المغرب الاسلامى ١٩٩٠م طبعة أولى جـ١/٢٠٩.

٣٠- النحو الوافى جـ٤ هوامش ص ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢٣٨.

٣١- المزهر فى علوم اللغة جـ٢/٢٤٨ والمحتسب جـ١/٣٧.

٣٢- النحو الوافى جـ٤/٢١٦.

٣٣- النحو الوافى جـ٤/٢٠٤-٢١٦.

٣٤- كتاب ما ينصرف ومالا ينصرف ص ٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش جـ١/٦٠ والنحو الوافى جـت٤/٢٤٦.

٣٥- ابن الانبارى : أسرار العربية : ص ٢١٨.

٣٦- ص١٤٨.

٣٧- ص١٠٢.

٣٨- ظاهرة التنوين فى اللغة العربية تأليف د/ عوض المرسى جهاوى طبعة أولى ١٩٨٢م ص ٦٩ ـ مكتبة الخانجى وانظر : فى علم اللغة التقابلى ص ١٠٢.

٣٩- النحو الوافى جـ٤/٢٦٨ ، وشرح ابن عقيل جـ٣/٣٣٦ مكتبة دار التراث.

٤٠- الكتاب لسيبويه جـ٢/١٣ وما بعدها.

٤١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الثالث الجزء الرابع لمحات عن دراسة "الممنوع من الصرف."

٤٢- إحياء النحو ١٢٤.

٤٣- نوح آية رقم ٩٣ وانظر النحو الوافى جـ٤/٢٧٠ -٢٧١.

٤٤- الفتح ٢٩.

٤٥- نقلاً عن النحو الوافى جـ٤/٢٧٢ وراجع هذه الأبيات وتخريجاتها فى الإنصاف فى مسائل الخلاف جـ٢/٤٨٨-٥٢٠.

٤٦- راجع هذه المسألة برمتها فى النحو الوافى جـ٤ هامش ص ٢٧١-٢٧٢.

٤٧- شرح اللمع جـ٢/٤٨٣.

٤٨- التخمير جـ١/٢٠٩.

٤٩- شرح اللوامح جـ٢/٤٨٣ والكشاف جـ٤/٦١٩.

٥٠- البحر المحيط جـ٨/٣٤٢.

٥١- المشكل لابن قتيبة جـ٢/٤١٢ والبحر : جـ٨/٣٤٢.

٥٢- المشكل لابن قتيبة جـ٢/٤١٢.

٥٣- معانى القرآن للفراء جـ٢/١٧٥-١٧٦.

٥٤- البحر جـ٨/٣٤٢.

٥٥- لغة الشعر ص ٢٨٢.

٥٦- اللغات السامية ص ٣٧ ترجمة د. رمضان عبد التواب.

٥٧- الأنغام : ٩٤.

٥٨- معجم القراءات القرآنية جـ٢/٢٩٤.

٥٩- المشكل ١/٢٧٨.

٦٠- السابق الجزء والصفحة.

٦١- المقتضب للمبرد جـ٣/٣٢٧.

٦٢- الإنسان :٤.

٦٣- معانى القرآن للفراء جـ٣/٣١٤.

٦٤- الكشف عن وجوه القراءات جـ٢/٣٥٢.

٦٥- البحر المحيط جـ٨/٣٩٤.

٦٦- الانسان آية :١٥-١٦.

٦٧- شرح الرضى على الكافية جـ١/٣٣-٣٤.

٦٨- دراسات لأسلوب القرآن القسم الثالث الجزء الرابع ص ٢٢٧.

٦٩- الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة رقم ٧٠.

٧٠- السابق.

٧١- السابق.

٧٢- الرحمن آية : ٧٦.

٧٣- معانى القرآن للفراء جـ٣/١٢٠.

٧٤- البيان فى غريب إعراب القرآن للزجاج جـ٢/١٢.

٧٥- المحتسب لابن جنى جـ٢/٣٠٥-٣٠٦.

٧٦- السابق.

٧٧- السابق.

٧٨- الكشاف جـ٤/٤٥٤ وراجع البحر المحيط جـ٨/١٩٩.

٧٩- الكشاف جـ٤/٤٥٤.

٨٠- منهج البحث اللغوى بين التراث وعلم اللغة الحديث د. على زوين بغداد ١٩٨٦م ص٧٥.

٨١- الحج آية ٣٦.

٨٢- معانى القرآن للفراء جـ٢/٢٣٦.

٨٣- البحر المحيط جـ٦/٣٦٩.

٨٤- الجامع لأحكام القرآن جـ١٢/٦٢.

٨٥- السابق.

٨٦- شرح المفصل جـ١/٦٠.

٨٧- النحو الوافى جـ٤/٢٥١.

٨٨- السابق.

٨٩- اللغة والكلام بحث بعنوان"الممنوع من الصرف الغربة والمسار" د/أحمد كش ص ٩٦.

٩٠- السابق.

٩١- سورة طة آية ١٢.

٩٢- النشر جـ٢/٣١٩.

٩٣- معانى القرآن للفراء جـ٢/١٧٥-١٧٦ ، والبحر المحيط ٦/٢٣١.

٩٤- الكشف عن وجوه القراءات عكى بن أبى طالب جـ٢/١٦.

٩٥- معانى الفراء جـ٢/١٧٦.

٩٦- طه ٥٨.

٩٧- النشر جـ٢/٢٧٩.

٩٨- البحر المحيط جـ٥/٣١.

٩٩- غيث النفع ص ١٦٦- والنشر جـ٢/٣٢١.

١٠٠- التوبة / ٣٠.

١٠١- المحتسب لابن جنى جـ١/٥٢.

١٠٢- نحو الآلفية القسم الثانى الجزء الثاني ص٨٩٥ والبحر المحيط جـ ١٣١/٥ .

١٠٣- التوبة آية ٣٠ .

١٠٤- الأنعام آية ٨٦ .

١٠٥- اتحاف فضلاء البشر جـ ٨/٢ .

١٠٦- البحر المحيط جـ١٧٤/٤ .

١٠٧- المقتضب جـ٣/٣٥٠-٣٥١وسيبويه : ١٣/٢-١٤ .

١٠٨- الكتاب : جـ ٣٢/٢ .

١٠٩- المقتضب : جـ٣٥٧/٣ .

١١٠- شرح الرضى على كافية ابن الحاجب جـ٤٦/١ .

١١١- معانى القرآن للفراء : جـ٤٢/١ - ٤٣ .

١١٢- السابق .

١١٣- معانى القرآن للفراء : جـ٤٢٩/١ والبيت في البحر المحيط جـ٢٤/٥ .

١١٤- مشكل ابن قتيبة : جـ١٤١/٢ .

١١٥- السابق .

١١٦- الكشاف جـ٣٣٢/٣ .

١١٧- البحر المحيط : جـ٣٧/٧-٣٨ .

١١٨- دراسات لاسلوب القرآن الكريم القسم الثالث جـ٢٣٦/٤ .

١١٩- النشر :٢٨٩/٢ - ٢٩٠ ، والاتحاف ٣٢٩،٢٥٨ ، غيث النفع ١٢٩ ومابعدها .

١٢٠- الكشف جـ٥٣٣/١ .

١٢١- السابق .

١٢٢- التسهيل ٢٢٠-٢٢١